الأمم المتحدة

A/55/PV.45

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **٤٥**
الثلاثاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٧٣ من جدول الأعمال

نحو إقامة شراكات عالمية

السيد شوماخر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): طاب صباحكم، سيدي الرئيس. أعتقد أنه ينبغي قبل أن أستهل بياني أن أشيد بكم على قيادتكم الحازمة والمثال الجيد الذي تقدمونه، ويحدونا الأمل في أن يتلوني في ذلك سريعا بقية الحضور وأن يقدروا اليوم مدى أهمية ألا نبدد وقتنا عندما تصبح قضايا هامة معرضة للخطر.

ويشرفني اليوم أن أعرض البند ١٧٣ من جدول الأعمال المعنون ''نحو إقامة شراكات عالمية''. فبعد جولة مكثفة من المشاورات غير الرسمية، شجعنا العديد من الوفود من كل المجموعات الإقليمية على عرض هذا البند الجديد من جدول أعمال دورة الجمعية العامة الخامسة والخمسين.

وكان تبادل الآراء الناتج عن ذلك على الصعيد الحكومي الدولي مفيدا للغاية. وقد أقمنا مبادرتنا على أساس ثلاث عمليات تقييم جوهرية، أود أن أبينها بإيجاز. أولا، أصبحت العولمة حقيقة من حقائق الحياة؛ وهي توفر فرصا جديدة عظيمة، ولكنها جلبت معها أيضا خطر ''انقسامات جديدة''. وإن فوائدها كبيرة، ولكنها ظلت حتى الآن توزع على نحو غير متوازن بين مناطق العالم. ولذا فإن هناك حاجة إلى إقامة شراكات جديدة لسد هذه الثغرات. ولا ينبغي لأي عضو في الأمم المتحدة – ولا لإقليم – أن يترك خارج هذه العملية.

ثانيا، أدت العولمة إلى ظهور جهات فاعلة عالمية جديدة، وبخاصة من القطاع الخاص، يتعين عليها أن تتقبل نصيبها من المسؤولية عن الأهداف السالف ذكرها. وتتلو ذلك لحاجة إلى إقامة شراكات جديدة وتعزيز التعاون بين هذه الجهات الفاعلة، والأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

ثالثا، إن هذه المسألة الشاملة للقطاعات مسألة تبلغ من الأهمية ما ينبغي عنده لجميع أعضاء الأمم المتحدة أن يُشْرَكوا فيها من البداية. ولذا قد آن الأوان لفتح المناقشة في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-71809 (A)
0071809

الجمعية العامة، وهذا ما فعلناه بعرض البند الجديد من جدول الأعمال وبإحالته إلى الجمعية العامة وليس إلى لجنة فردية.

وبناء على البيانات التي أدلى بها رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر قمة الألفية وعلى ردود الأفعال التي تلقيناها حتى الآن على مشروعنا، آمل أن يكون هناك توافق آراء واسع بين الدول الأعضاء بشأن هذه الافتراضات الثلاثة. ووفقا لذلك ينص إعلان الألفية بوضوح على ضرورة إقامة شراكة قوية مع القطاع الخاص ومع منظمات المجتمع المدني. وهكذا فإن البند ١٧٣ من جدول الأعمال، المعنون "نحو إقامة شراكات عالمية"، يسعى بنشاط إلى تنفيذ إعلان الألفية.

وتتابع ألمانيا باهتمام الاستراتجيات المتعددة الجوانب الرامية إلى زيادة تنويع الشراكات بين الأمم المتحدة والشركاء الآخرين ذوي الصلة خارج منظومة الأمم المتحدة. وما من أحد أكثر أهلية من الأمم المتحدة وجمعيتها العامة لمراقبة ومناقشة وتوجيه هذه التطورات. وفي ضوء ذلك أدعوكم إلى تقييم مبادرة قرارنا، ''نحو إقامة شراكات عالمية''. وحالما تُختتم المفاوضات – فالمفاوضات غير الرسمية ما زالت جارية – تريد ألمانيا عرض النص المعد في إطار هذا البند من جدول الأعمال والبت فيه. ونحن واثقون من أن عددا كبيرا من المشاركين في التقديم سينضم إلينا.

وقد اخترنا لمشروع القرار هذا نهجا إجرائيا نوعا ما. وكخطوة أولى يقتضي الأمر توفير المزيد من المعلومات، والوضوح، والشفافية والانسجام في العمل.ويتوخى مشروع القرار توجيه ثلاثة طلبات إلى الأمين العام، أولها التماس آراء الدول الأعضاء بشأن كيفية دراسة وتشجيع وزيادة التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، وخاصة القطاع الخاص. والطلب الثاني التماس آراء أولئك الشركاء بشأن كيفية جعل تعاونهم مع الأمم المتحدة أكثر فعالية. و، ثالثا، طُلِب أن يقدم تقرير إلى الجمعية العامة المقبلة بشأن هذا الموضوع.

وبما أن المفاوضات لم تختتم، فإني لا أود أن أمضي إلى تفاصيل مشروع القرار الآن. وقد أسهم العديد من الدول الأعضاء سلفا في عملية الصياغة. وأود أن أدعو جميع الوفود المهتمة إلى الانضمام إلينا في هذا المسعى الهام. وهو يستحق أن نبذ ل فيه أقصى ما في وسعنا، لأن ما يتعرض للخطر أمر له أثر كبير في مستقبلنا المشترك.

وأيضا ستستفيد الأمم المتحدة غدا من القطاع الخاص، والعكس من ذلك، أكثر مما تستفيد اليوم. ويجب علينا نحن، الدول الأعضاء، أن نجعل هذه الشراكة وهذه الشراكات ناجحة بأن نكون جزءا نشطا منها وخلاقا وموجها.

السيد بوسيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة الأخرى تركيا وقبرص ومالطة، وكذلك النرويج.

إن هذا الموضوع هام. فهو يتعلق بدور الأمم المتحدة في وقت أصبحت تميل فيه الدول إلى الاضطلاع بدور أقل هيمنة وأخذت تظهر جهات فاعلة جديدة. ولا شيء سيمنع هذا الاتجاه من الاستمرار. وإذا اختارت الأمم المتحدة أن تدير ظهرها وتتجاهل هذه الحركة، فإنها ستجازف بتهميش نفسها. وتنفيذ إقامة الشراكات الدولية سيضع الأمور في منظور مختلف تماما، مع إمكانية إيجاد أمم متحدة أكثر فعالية.

وعندما تتعرض مسألة بمثل هذه الأهمية، للخطر فإن ذلك يستدعي إجراء مناقشة عميقة وصريحة بين جميع الدول الأعضاء، كما هي القاعدة في الأمم المتحدة. ويجب على كل أصحاب النوايا الطيبة أن يضطلعوا بدور ما، ويجب الاستماع إلى كل الأفكار الجيدة. ومن وجهة النظر هذه، يرحب الاتحاد الأوروبي بحقيقة أن مؤتمر قمة الألفية استطاع بدء المناقشة بشأن إقامة الشراكات العالمية على أعلى المستويات، أي مستوى رؤساء الدول والحكومات.

ومن الحقائق البالغة الأهمية أن رؤساء دولنا وحكوماتنا قرروا في إعلان الألفية،

> ''إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة للإسهام في تحقيق أهداف المنظمة وتنفيذ برامجها''. (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٣٠)

ومن المهم أيضا أنهم قرروا، في مجال أكثر تحديدا،

> ''إقامة شراكات متينة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، سعيا إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر''. (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٢٠).

لذا، وفي إطار الإجراءات المعتادة للجمعية العامة، ستكون هذه المناقشات مفيدة بشأن كيفية تنفيذ الولاية التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات. وينبغي أن تستفيد هذه المناقشات من المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره المعنون ''نحن الشعوب''.

وانطلاقا من وجهة النظر هذه، لا يسع الاتحاد الأوروبي إلا أن يرحب بالجهود المشكورة التي قامت بها بعض الدول لإعداد مشروع قرار بشأن الشراكات العالمية. وسيشارك الاتحاد الأوروبي مشاركة كاملة في متابعة هذه الممارسة.

السيد وي (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): ليس من المألوف أن تستهل البيانات أمام الجمعية العامة هذه بالاعتراف بالجهل التام بالقضية الأساسية التي يجري تناولها في إطار البند المعنون: تحديات العولمة. ولكن الأمانة تقتضي أن نعلن عن جهلنا حتى قبل أن نتكلم.

والمأساة الحقيقية فيما يتعلق بكلمة ''العولمة'' – تلك الكلمة التي تبدو لنا مألوفة ومعروفة جيدا – هي أن الكلمة قد أثارت ردود فعل إيجابية وأخرى سلبية، حتى من قبل أن نفهم المعنى الحقيقي لهذه الكلمة. فهنا له العديد من الكتب، التي تناولت موضوع العولمة أذكر منها ثلاثة: The Lexus and the Olive Tree من تأليف توم فريدمان الكاتب بصحيفة ''نيويورك تايمز''، و A Future Perfect: The Challenge and Hidden Promise of Globalization، من تأليف جون ميكليتويت وأدريان وولدريدج، وهما مراسلان ''للإيكونوميست''، وصدر مؤخرا كتاب The Global Me من تأليف ج. باسكال زاخاري مراسل صحيفة ''وول ستريت جورنال''. وبالمناسبة فإن صحيفة ''نيويورك تايمز'' قدمت عرضا للكتاب الأخير في عددها المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وبالمناسبة، فإن السيد زاخاري يجادل بأن العولمة ستساعد الفقراء في العالم.

إننا لم نقرأ كل هذه الكتب. ولكن حتى لو كنا قرأناها فمن المفهوم أن التحدي الذي سيواجهنا في محاولة فهم العولمة قد يكون مماثلا للتحدي الذي واجهه ثلاثة من الرجال مكفوفي البصر حاولوا أن يتمثلوا الفيل بتحسس أجزائه المختلفة. ولكنهم لم يتمكنوا من تمثل صورته الكلية في مخيلتهم. ولا نستطيع نحن أيضا أن نلم بكل ماهية العولمة، ولا يستطيع ذلك أي كتاب.

ومن الواضح أن العولمة هي أشرس قوة ظهرت على المسرح العالمي. إنها تغير المستقبل ونسيج المجتمع الدولي حتى أنه سيتعذر التعرف عليه بعد ذلك.

وعندما أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، لم يكن هناك أدنى شك في أن الأطراف الأساسية على المسرح العالمي كانت الدول الأمم. فهي الوحيدة التي ملكت الموارد لتعبئة القوى العاملة، والجيش، والمال للتأثير على العلاقات الدولية.

ولذا، أنشئت الأمم المتحدة لتوفر لتلك الدول الأمم محفلا تجتمع فيه وتتعاون. ولا بد أن الدهشة كانت ستنتاب الآباء المؤسسين لمنظمتنا لو أن أحدا اقترح عليهم أن إدارة العلاقات الدولية لن تكون كاملة بدون ضم أطراف أخرى لا تقل أهمية عن الدول.

خذوا الشركات متعددة الجنسيات مثالا. فإن أكبر ٢٠٠ من هذه الشركات قد بلغ احتياطيها مجتمعة ٧,١ تريليون دولار – أي ما يعادل نحو ربع النشاط الاقتصادي في العالم. وهذا المبلغ أضخم من الاقتصادات المجتمعة لـ ١٨٢ دولة عضوا في الأمم المتحدة. فكيف يمكن للمرء أن يدير، أو حتى يفهم، النشاط الاقتصادي الدولي دون أن يضع احتياجات ومصالح وتطلعات الشركات متعددة الجنسيات في الاعتبار؟ لذا، فإن مطالبة مشروع القرار الخاص بالشراكات العالمية بين الحكومة والقطاع الخاص، معقولة تماما، وربما تأخرت عن أوانها.

وفي نفس الوقت، يمكننا أيضا أن نفهم سر التردد في هذه القاعة في ضم الشركات متعددة الجنسيات. لقد تصرف البعض منها بطريقة سيئة – على سبيل المثال، في الصناعات التي تستخرج الموارد الطبيعية وتستغلها. وتجارة الماس ليست التجارة الوحيدة التي يمارسها تجار محتالون. ولكن القول بأن كل الشركات متعددة الجنسيات تتشابه جوهريا يعني القول إن كل الحيوانات يشبه بعضها بعضا. فنحن يمكن أن نسخر الكلاب والقطط، والأبقار والأغنام، والفيلة والخيل من أجل تحسين رفاهيتنا، المادية والروحانية. أما الجرذان والذئاب، وأسماك القرش والثعابين فتهدد رفاهيتنا. وما ينطبق على عالم الحيوان يسري كذلك على عالم الشركات. فهناك المواطن الصالح والمواطن السيئ. ويتمتع المواطن الصالح بقوة هائلة على فعل الخير.

وكما قال أ. و. كلوزن، الرئيس الأسبق لبنك أوف أمريكا:

> ”ليست هناك مؤسسة أخرى، عامة أو خاصة، لديها نفس الدوافع، والموارد والقوة التي تمكنها من معالجة وجوه الإجحاف العالمي بصورة فعالة مثل [الشركات متعددة الجنسيات ... هذه الشركات] لديها مصلحة ذاتية قوية ... ومصلحة واضحة في إقامة نظام عالمي متجانس وغير قسري. ولم يعد هناك من يجادل في أن هذه الشركات تملك من القدرة ما يمكنها من تحسين نوعية الحياة في العالم المتخلف. وإن الانتقال المستمر لرأس المال، والتكنولوجيا، والمهارات الإدارية والحرفية من البلدان الغنية إلى البلدان الأشد فقرا، قد أصبح مبررا تقليديا للنشاط متعدد الجنسيات على المستوى العالمي“.

من الواضح كذلك أن تدفقات رأس المال الهائلة مطلوبة إذا أردنا تغيير تلك التباينات الكبيرة التي نشاهدها في جميع أنحاء العالم. وفي العقود الأولى للأمم المتحدة، كان الافتراض العام أن تدفقات رأس المال سوف تنتقل من حكومة إلى حكومة. أما اليوم، فإن تدفقات القطاع الخاص تتجاوز إلى حد كبير التدفقات المالية الحكومية الدولية. وطبقا لما جاء في World Investment Report 2000،

وصلت التدفقات الاستثمارية الأجنبية السنوية المباشرة العالمية إلى ٨٦٥ مليار دولار في عام ١٩٩٩ – بزيادة حادة عما كانت عليه في عام ١٩٩٥، أي قبل خمس سنوات تقريبا، حيث لم تكن تتجاوز ١٨٢,٦ مليار دولار.

ويمكن للتدفقات الاستثمارية المباشرة الأجنبية أن تساعد التنمية. وكما قال الأستاذ جاغديش بهاغسواتي، من جامعة كولومبيا، فإن الاستثمارات المباشرة الأجنبية:

> ”هي ظاهرة مفيدة للجميع؛ فهي توفر التكنولوجيا الضرورية، وتوجد فرص العمل، وتدر دخلا من الضرائب، التي بدونها لا يمكن تمويل البرامج لمساعدة الفقراء“.

إلا أنه صحيح أيضا أن الظروف المحلية المواتية والخبرة السليمة كلتيهما لا بد من توافرهما للتعامل مع الاستثمارات المباشرة الأجنبية. ومن ثم، فإننا نثني على مبادرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) وغرفة التجارة الدولية بنشر أرشادات الاستثمار في أقل البلدان نموا، وتشجيع الحوار بين الحكومات والذين من المحتمل أن يكونوا مستثمرين. وأن ٢٨ شركة تساند الشراكة وتسهم في المشروع المشترك بين الأوكتاد وغرفة التجارة الدولية، وذلك مثال آخر على التعاون الحميد بين القطاعين العام والخاص، الذي يشجعه كل من مشروع القرار ومبادرة الأمين العام – المعنونة ”ميثاق عالمي“.

وثمة شاغل لدينا بشأن مبادرة الميثاق العالمي. فمن بين أهداف تلك المبادرة كفالة قدر أكبر من الاحترام لحقوق العمال والمعايير البيئية في البلدان النامية. وهذه أهداف نبيلة، نظريا. ولكن في الممارسة فإن هذه الأهداف كثيرا ما تستخدم لتشجيع أنواع جديدة من الحمائية. وعلى الذين يديرون عملية الميثاق العالمي، ألا يسمحوا لأنفسهم بأن يستخدموا كأدوات من قبل الحمائيين.

إن موضوع العولمة أو الشركات العالمية لا يمكن أن تغطيه في خطاب واحد. كما أنه لا يمكن أن يغطيه بند واحد في جدول الأعمال أو قرار وحيد. واليوم، قطعنا خطوة صغيرة فحسب، ولكن هناك قول صيني مأثور مفاده أن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة صغيرة. والتحدي الماثل أمامنا هو أن نضمن أننا نسير في الاتجاه الصحيح.

وكما قلت في مستهل بياني، فلا يزال الوقت مبكرا للغاية لتقييم معنى وحقيقة العولمة والتحديات العالمية التي نجمت عنها. ولكن من الواضح أن أطرافا جديدة قد برزت على المسرح العالمي. وقد تناولت مناقشاتنا اليوم طرفين فحسب: الدول الأمم والشركات متعددة الجنسيات. غير أن ثمة قوى كبيرة أخرى ناشئة: المنظمات غير الحكومية التي تفوق ميزانيات بعضها ميزانيات الحكومات، والمؤسسات الصحفية والإعلامية العملاقة، ودوائر الفكر ومستودعات الأفكار مثل محفل دافوس الاقتصادي العالمي. فكل هذه تعمل على تغيير نسيج المجتمع الدولي.

وقد أشار الأمين العام في تقريره بشأن الألفية إلى أحد أبعاد هذا التغيير:

> ”ولكن لب مشكلتنا اليوم يكمن هنا: ففي حين أن النظام المتعدد الأطراف الذي نشأ بعد الحرب سمح بنشأة العولمة الجديدة وبازدهارها، فإن العولمة، بدورها، جعلت أهداف ذلك النظام أهدافا تجاوزها الزمن. وبعبارة أخرى فإن مؤسساتنا التي نشأت بعد الحرب أقيمت لعالم دولي، بينما نعيش اليوم عصر العولمة. وإدارة التحول من العصر الأول إلى الثاني إدارة بناءة هي التحدي المؤسسي الرئيسي الذي يواجه زعماء العالم اليوم“. (A/54/2000، الفقرة ٣٠)

إن الخطوة التي نتخذها اليوم ليست سوى خطوة صغيرة للغاية في التعامل مع التحدي الأكبر الذي نواجهه. فإذا لم تحسن الدول الأمم أو الأمم المتحدة الاستجابة لهذا التحدي، فستبحر سفن قوى العولمة أمام ناظرينا، وتتركنا وقوفا في ركن صغير عديم الأهمية.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): مما لا شك فيه أن التطورات المتلاحقة في طبيعة العلاقات الدولية وهيكل الاقتصاد الدولي تفتح مجالات واسعة لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في خدمة أهداف الأمم المتحدة ومساندتها في التعامل مع تحديات القرن الجديد، وهو الأمر الذي أجمع عليه رؤساء دول وحكومات الدول أعضاء الأمم المتحدة في إعلان الألفية.

إلا أن هناك بعض النقاط الواجب التحسب لها ونحن بصدد بحث تطوير تلك العلاقة، حتى تؤتي ثمارها المطلوبة، وهي كما يلي.

أولا، يجب الموازنة بين مجالات العمل المقترحة لتطوير العلاقة بين الأمم المتحدة من جانب والقطاع الخاص والمجتمع الدولي من جانب آخر، حتى يخدم مصالح جميع الدول أعضاء المنظمة. وبالتالي، يجب تفادي أن يشوب منهج اختيار المجالات المقترحة تكريس لمنطق الانتقائية، أو المعايير المزدوجة، أو كلاهما. كما يجب تفادي أن يتم تطويع مثل هذا التطوير لخدمة مصالح مجموعة صغيرة من الدول على حساب مصالح الغالبية العظمى من الشعوب والدول الأخرى من أعضاء الأمم المتحدة، مثلما تم في مؤسسات دولية أخرى متعددة الأطراف وأدى إلى أزمات دولية طاحنة ما زالت تعاني الدول النامية من آثارها.

وثانيا، يجب في إطار تحقيق مثل هذا التوازن، النظر في استحداث آلية مالية تؤمن المشاركة الفعالة للقطاع الخاص والمجتمع المدني من قبل الدول النامية، حتى لا يكون الهدف من تطوير العلاقة مجرد خدمة الشركات العملاقة التابعة لعدد محدود من الدول المتقدمة، أو أن يقتصر على المجتمع المدني لتلك الدول، الأمر الذي قد يؤدي، في حالة حدوثه إلى اختلال خطير في آليات وفعالية عمل منظمة الأمم المتحدة.

وثالثا، أهمية مراعاة استقلالية ونزاهة عمل منظمة الأمم المتحدة باعتبارها منظمة للحكومات في الأساس وفقا لأحكام الميثاق، وبالتالي يجب الحرص، في إطار التطوير، على ألا يتم أي تجاوز أو افتئات على السيادة الداخلية للدول، مهما كانت المبررات، خاصة وأن الجدل لم يحسم بعد بالنسبة للعديد من المفاهيم الخلافية التي تشمل العلاقة بين الحكومات وبعضها البعض، مثل مفاهيم التدخل الإنساني والوقاية من النزاعات، إلى آخر تلك المفاهيم الجديدة أو المستحدثة.

ورابعا، ألا يكون الهدف من تطوير العلاقة هو محاولة لإقرار مبادرات أو قرارات تم اتخاذها دون تشاور مسبق مع الدول أعضاء الأمم المتحدة، خاصة إذا ما تضمنت تلك القرارات والمبادرات مفاهيم خلافية مثل إقحام القطاع الخاص في دول أجنبية في أمور تعد من صميم السيادة الداخلية للدول أو في صياغة علاقة من المشروطية بين القطاع الخاص والدول النامية لخدمة أهداف تجارية حمائية لمجموعة صغيرة من الدول تحت مسميات نبيلة.

وخامسا، ألا يشمل تطوير تلك العلاقة محاولة للالتفاف حول هذه المواضيع الخلافية مواضيع خلافية لا يزال يجري بحثها داخل مؤسسات دولية أخرى، مثل محاولة إقحام معايير العمل على التجارة الدولية في إطار أعمال الأمم المتحدة، أو محاولة إقحام معايير بيئية تخدم بالأساس الأغراض الحمائية لهذه المجموعة الصغيرة من الدول.

وسادسا، يجب أن تخضع أي توصيات في هذا الشأن لدراسة مفصلة من خلال آلية حكومية تنشأ خصيصا لهذا الغرض، تمهيدا لاتخاذ قرار بشأن الاتجاه المتصور لتطوير تلك العلاقة.

كانت تلك بعض ملاحظاتنا المبدئية على البند المعروض علينا. وإذ نشكر وفد ألمانيا على مبادرته في هذا الشأن، فإننا نتطلع إلى العمل سويا في إطار الأمم المتحدة لتطوير العلاقة بين المنظمة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما يخدم مصالح شعوب ودول العالم كافة، وبصفة خاصة الدول النامية.

السيد كاتاريا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): هذه هي المرة الأولى التي تناقش فيها الجمعية العامة هذا الموضوع المبهم للشراكة العالمية مع شركات لها وجود عالمي. وذلك يتضمن افتراض عدم حصولنا على هذه الشراكة من قبل، وإننا في حاجة إليها.

الافتراض الأول قد لا يكون صحيحا تماما. فمنظمة العمل الدولية، قبل كل شيء، تستند إلى شراكة ثلاثية، ويبدو أن شراكتها للبرنامج الإنمائي تسبق وتتجاوز في آن واحد الميثاق العالمي للأمين العام، فهي تعتقد أن احترام السياسة الاجتماعية ليس أمرا يجب على الموظفين أن يوازنوه مقابل الأرباح، بل قد يكون أمرا يعزز تلك الأرباح بالفعل. والواقع أنه عندما حاولت الأمم المتحدة أن تضع مدونة سلوك للشركات عبر الوطنية، كان من المفترض، من جانب تلك الشركات على الأقل، أن الأمم المتحدة تعتبر نفسها خصما، لا شريكا، ولكن حتى في ذلك الوقت، كانت منظومة الأمم المتحدة تعمل مع القطاع الخاص إلى حد أكبر بكثير مما ندركه في بعض الأحيان.

ولنأخذ مثالا واحدا، فإن برامج التحصين العالمية التي قادتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية – وهي إحدى قصص النجاح في منظومة الأمم المتحدة – اعتمدت في ذلك الوقت، كما تعتمد الآن، على لقاحات استحدثها وأنتجها القطاع الخاص.

ومع ذلك، كان هناك فارق هام. وهو أن الأمراض التي استهدفت تلك اللقاحات منعها كانت تصيب الأفراد في العالم المتقدم النمو بقدر ما تصيب الأفراد في المناطق الأخرى من العالم. وستكون من علامات الشراكة العالمية الحقيقية أن تحاول شركات الأدوية في العالم المتقدم النمو استحداث لقاحات أو أدوية للأمراض التي لا تصيب إلا المواطنين الفقراء في العالم النامي. فسيكون ربحها من ذلك أقل؛ وستكون المساعدة التي تقدمها اعترافا منها في المقام الأول بالتزام إنساني. فهل هي مستعدة لذلك؟ وهل هي على استعداد لأن تستحدث دواء لوباء الملاريا، الذي يقدر أنه يقضي على ١ في المائة من إجمالي ناتج أفريقيا المحلي، أو لأن تدع أنواع العلاج العامة، الزهيدة الثمن، تباع تخفيفا لآلام ضحايا مرض الإيدز؟ مرة أخرى، لا يمكن لمبادرة مكافحة الملاريا أو برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز أن يحققا الكثير دون شراكة عالمية مع شركات الأدوية المتعددة الجنسيات.

والتحالف العالمي للقاحات والتحصينات، الذي أنشأه البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤسستا غيتز وروكفلر، ومنتجو الأدوية، هو إلى حد كبير نوع الشراكة المطلوبة.

ولقد دعا مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفارد إلى اتخاذ ترتيبات ثلاثية ابتكارية بين العاملين على تطوير التكنولوجيا، والبلدان المتقدمة النمو الواثقة من كميات الشراء، وأسواق البلدان النامية، وهذا التفكير الجديد مشجع. وهناك مجالات حاسمة أخرى تتعلق بالندرة ومجالات تقوم بدور مركزي في التنمية حيث يمكن وضع تلك

الترتيبات. والتكنولوجيا جوهرية حتى بالنسبة للنمو المنصف وللطريقة التي يعمل بها موردو التكنولوجيا في القطاع الخاص.

إن وقف موت الناس من الأمراض المستوطنة أو الوبائية أولوية لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك الحال بالنسبة للقضاء على سوء التغذية والوفاة بسبب الجوع. والثورة الخضراء الأولى، التي كانت ناجحة جدا في آسيا وأمريكا اللاتينية، كانت ثمرة مشاركة بين القطاع العام ومؤسسات خيرية قليلة؛ وبالكاد أدى القطاع الخاص دورا فيها. ومع ذلك فإن دوره الآن حاسم لعدد من الأسباب. ومع أن خمس العالم لا يزال يعيش دون حد التغذية بكثير، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة هبطت بأكثر من ٥٠ في المائة في العقد الماضي؛ وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار الحكومي في الزراعة في معظم العالم النامي.

والقطاع الخاص بيده مفتاح الحل. والتكنولوجيا الحيوية قد تكون هامة جدا إذا ما كان لاحتياجات العالم النامي من الغذاء أن يجري الوفاء بها، لكن المخاوف من المحاصيل المعدلة خصائصها وراثيا لا بد من معالجتها بشكل شفاف. فهذه المحاصيل يمكنها إما أن تنهي الفقر أو أن تنهي الإنسانية، وذلك يعتمد على الكيفية التي توضع بها. والمنافع والمخاطر، على حد سواء، كبيرة جدا، وعالمية جدا، إلى حد أن هذا مجال الحاجة فيه إلى قيام شراكة وملكية عالمية وليست بديهية فحسب وإنما حاسمة أيضا.

إن الجينوم البشري، الذي صممت خرائط له الآن، يمكن أن يساعدنا إلى حد كبير في القضاء على المشاكل الجينية والأمراض. ويمكن أيضا أن يساء استخدامه في السياق الاجتماعي. والمعرفة العلمية لا يمكن السيطرة عليها، لكن عندما تكون لها القدرة على النفع العالمي أو الضرر العالمي، كما يفعل رسم خرائط الجينوم البشري، فيجب تقاسمها في شراكة عالمية.

والأمر لا يتعلق بكون القطاع الخاص غير واع بمسؤولياته. والنجاح الذي حققته الأمم المتحدة في الأشهر الأخيرة في السيطرة على الاتجار بالماس الذي يثير الصراع مثال على شراكة عالمية تؤدي دورها. ومع ذلك، هنا، أيضا، دروس ينبغي استخلاصها. لقد وافق القطاع الخاص فورا على ما اقترحته الأمم المتحدة مادام يحمي الاتجار المشروع وموقف الاتجار بالماس الدموي. فهل امتثل لو كانت مصالحه الذاتية غير محققة؟ لعل هذا السؤال غير منصف؛ على أية حال، في أية شراكة، يفترض أن تتساوى مصالح الشركاء.

ولهذا ينبغي أيضا أن نعتبر أن دور الطرف الثالث غير معترف به بقدر كاف هنا – أي المنظمات غير الحكومية العالمية، التي غالبا ما يكون مقرها البلدان المتقدمة النمو، التي تتصادم مصالحها أحيانا، وتتوافق أحيانا أخرى مع مصالح الشركات عبر الوطنية. وعلى عكس الحكومات المنتخبة ديمقراطيا، المسؤولة أمام شعوبها، أو الشركات العالمية، المسؤولة على الأقل أمام حملة أسهمها، فإن المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية، ليست عليها مسؤولية تتجاوز التركيز على مؤيديها وعلى ضمائرها. وفي كثير من الأحيان تنتزع انتصارات بثمن باهظ، ملحقة الضرر بالشعوب في العالم النامي، التي تدعي التكلم باسمها. فلا مدونة قواعد سلوك تحكمها. ولذلك يمكن لهذه الشراكة أن تسير في اتجاهات مختلفة.

إن المساواة في المسؤولية هي الحل. ونحن جميعا نعترف بأن الحكومات ليست سوى طرف واحد من بين عدة أطراف فاعلة في هذا العالم المعولم. والبنك الدولي أقام علاقات متداخلة في الشبكة المفهومية للإطار الإنمائي

الشامل. إلا أن النقطة الحاسمة هي أنه بينما حكومات البلدان النامية مدرجة باعتبارها طرفا واحدا فحسب من الأطراف الفاعلة في مجموعة تشمل الحكومات المانحة، والشركات الدولية، والمجتمع المدني المحلي والدولي، فإن المسؤولية عن الفشل الاقتصادي والاجتماعي لا تقع سوى على الحكومات المضيفة. وهذا مؤسف وغير منصف بشكل خاص حيث معظم حكومات البلدان النامية أكثر ضعفا الآن، أمام الضغط الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات، من أي وقت مضى. وكما اعترفت مؤسسات بريتون وودز، فبينما تتنافس البلدان النامية على الاستثمار الأجنبي المباشر، هناك خطر من السقوط إلى القاع فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية. وهنا يمكن أن تكون الشراكات العالمية مفيدة إذا ما كان لها أن تلزم الشركات المتعددة الجنسيات بحماية وتعزيز السياسات الاجتماعية وعدم الإصرار على إضعاف هذه السياسات أمام الشركات المنشأة في الخارج. ونحن نفهم أن هذا هو ما يفكر فيه الأمين العام في ميثاقه العالمي وسنراقب عن كثب الأثر الذي يحدثه.

وفيما يصبح القطاع الخاص أكثرة قوة، يستخدم بعض أعضائه أرباحهم في أغراض خيرية. وصندوق تيرنر مثال على ذلك. وهؤلاء يمكن أن يكونوا مصادر مفيدة للغاية لإكمال تمويل الأمم المتحدة، شريطة ألا يشوه ثقل إسهاماتهم الأولويات الحكومية الدولية الموضوعة هنا. لقد استخدمت وكالات المعونة القطاع الخاص لتقديم المعونة عن طريق مشاريع أو بحوث، ولكن لما كانت ميزانيات المعونة الرسمية تنخفض وأصبح القطاع الخاص أكثر نشاطا في عالم معولم، هناك الآن مساواة أكثر في الشراكة، لا يقوم فيها القطاع الخاص بدور مقاول لتقديم المعونة فحسب، وإنما بدور مقدم الأموال والأفكار.

ومن الواضح أن هذه تجربة حديثة لوزراء المعونة في البلدان المانحة، التي تجد أن أولوياتها الآن لا بد من موازنتها مع أولويات شركائها من القطاع الخاص. ومع ذلك، ومما يمكن للمرء أن يستخلصه، هذه الشراكة العالمية الحديدة تستبعد المستفيدين إلى حد كبير؛ والبلدان النامية لا تزال مستبعدة من هذه المناقشات، مع أن عليها الآن أن تكافح بوجود الوصفات الموحدة للحكومات الأجنبية وشركاتها. إن عبء المشورة الخاطئة يمكن أن يكون غير محتمل، كما يمكن أن تكون نتائجها مدمرة. ومن ثم، كانت الحاجة إلى شراكة عالمية حقة بين الحكومات المضيفة، والشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الوفد الألماني على مبادرته التي جاءت في وقتها لإدراج البند المتعلق بالشراكات العالمية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

إن منظومة الأمم المتحدة، في محاولتها اللحاق بقطار العولمة والتكافل، ظلت تتفاعل بشكل أكثر كثافة مع المجتمع المدني. وهذا مستمد من حقيقة الحياة العصرية: فالمنظمات غير الحكومية أدوات هامة في تحقيق تطلعات الشعوب، وفي حالات كثيرة قد تكون شريكة في حل بعض المشاكل الاجتماعية. ومنذ التسعينيات، المنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف الفاعلة تساهم في صياغة جدول الأعمال الحديث للنظام الدولي. والأمم المتحدة لا يمكنها أن تتجاهل هذه الحقيقة.

ولقد ظلت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تعمل معا في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، ومستويات المعيشة المحسنة، وحقوق المرأة والطفل والصحة التناسلية والإنجابية، والقضاء على الفقر وخفض الدين الخارجي. وفي الوقت نفسه، المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص يتطلعان، بشكل متزايد، إلى الأمم المتحدة

باعتبارها منظمة تسهم إسهاما لا غنى عنه في إقامة أطر تمكينية للتنمية.

والأطراف الفاعلة غير الحكومية كان لها أيضا تطلع حقيقي للمشاركة على نحو أكبر في هذه العمليات التابعة للأمم المتحدة. وأصبح مجتمع الأعمال الآن مدركا أن الأمم المتحدة تقوم، في عالم معولم، بدور قيم في توفير القواعد والمعايير التي تفضي إلى التنمية؛ وأيضا في تعزيز ضمان السلم والاستقرار.

وطوال السنوات العشر الماضية، كان هناك عدد من الشراكات المتزامنة بين الأمم المتحدة وأطراف فاعلة غير حكومية في الكثير من المجالات. وهذه التوافقات تتخذ أشكالا جديدة ومتنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي، وجمع الأموال، والتأييد، والمساعدة الإنسانية وحتى الحوار بشأن مسائل وضع السياسات. ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، من بين منظمات أخرى، شاركت في علاقات مجددة كثيرة. ومؤسسة الأمم المتحدة التي لم تنشأ سوى قبل ثلاث سنوات تبدي علامات نشاط هامة.

ويعد الميثاق العالمي الذي أطلقه الأمين العام في العام الماضي، مبادرة هامة ترمي إلى اشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في محاولة لتحقيق الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة في مجالات مثل القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية. وقد برهنت تجربة اشتراك المجتمع المدني في المؤتمرات العالمية التي عقدت في فترة التسعينات على نجاحها. ونحن نتطلع إلى المشاركة البناءة من أصحاب المصلحة ذوي الصلة في الأحداث المقبلة مثل المؤتمرات التي ستعقد لتمويل التنمية والمؤتمرات المعنية بأقل البلدان نموا، فضلا عن الدورات الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومبادرة اسطنبول زائدا خمسة.

والأمم المتحدة هي منظمة للدول أساسا. ويجب أن تظل قابلة للمساءلة أمام أعضائها. ولا بد للجهود المبذولة للعمل مع المنظمات غير الحكومية ودوائر قطاع الأعمال أن تتبع القواعد المطبقة في ذلك السياق المؤسسي. ونرى أن الترتيبات التعاونية مع أصحاب المصلحة الآخرين سوف تكسب من نهج يرتكز على الشفافية والالتزام بأهداف الأمم المتحدة والتوزيع العادل للمسؤولية، علاوة على الاحترام الكامل لأسلوب الأمم المتحدة في العمل.

ويجب على الأمم المتحدة وهي تسعى لإقامة الشراكات أن تضع نصب عينيها حماية أسسها الفريدة التي تستند إليها الشرعية والمتمثلة في العالمية، بأن تكفل مشاركة المنظمات غير الحكومية والشركات من جميع المناطق على قدم المساواة. ولكي تزدهر هذه الشراكة وتدوم يجب استحداث مبادئ توجيهية مناسبة ومراعاتها. وقد يكون من المفيد أيضا أن ننظر في إمكانية تحديد مراكز تنسيق في الأمانة العامة وفي جميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ولا سيما فيما يختص بالمبادرات والمشاريع الكبرى.

ويمكن للمنظمات غير الحكومية ودوائر قطاع الأعمال أن تقوم بدور إيجابي في تقدم القيم والأهداف الإنسانية. وتزداد الحاجة بشكل مطرد إلى خبرتها وقدراتها وتعاونها إذ أنها جمعت أو أنها قادرة على جمع موارد تقنية ومالية ضخمة دعما للأمم المتحدة. ومن المؤكد أن الشراكة الناجعة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ودوائر قطاع الأعمال تنطوي على إمكانات كبيرة. وثمة شرط مسبق جوهري لبناء توافق في الآراء على توجهنا في المستقبل يتمثل في تكوين صورة واضحة وشاملة عن موقفنا الحالي.

وللجمعية العامة دور مركزي عليها أن تقوم به فتزود منظومة الأمم المتحدة بأسرها بسياسة ارشادية فيما يختص بهذه الشراكة. وتؤيد البرازيل مشروع القرار المقدم من ألمانيا والذي يجري التفاوض بشأنه حاليا، لأنه يوفر أساسا طيبا للنظر في هذه المسألة.

السيد دوكارو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): ترحب رومانيا بالمبادرة التي اتخذتها ألمانيا وتؤيدها، وهي المبادرة التي تقترح بوجوب أن تدرس الجمعية العامة تدابير وتوصي باتخاذها تستهدف تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص، على نحو أكثر انتظاما وتماسكا ومعززا بشكل متبادل.

ونحن مقتنعون بأننا نحتاج إلى حلول عالمية تستند إلى التعاون العالمي والشراكة، وهما مفتاحا النجاح، ذلك لكي نواكب المشاكل العالمية، من قبيل مكافحة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة والسعي لإرساء السلم والأمن وحقوق الإنسان للجميع.

وتشارك رومانيا، بوصفها داعية مخلصة للتعددية، في التفاهم الواسع النطاق على أن نظاما عالميا محسنا للحكم يجسد القيم والقواعد والممارسات المشتركة هو وحده القادر على ضمان ألا ينظر للعولمة كتهديد بل كفرصة لا ينبغي إهدارها وإنما يجب اغتنامها.

والأمم المتحدة لها مكانة فريد وهي مجهزة لتعبئة الجهود المشتركة عندما تدعو الحاجة إلى تغيير النهج الذي ننظر به إلى الأمور. ويسعدنا أن الأمين العام في تقريره وقادة العالمي في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) قد سلموا بضرورة إقامة شراكات متينة مع القطاع الخاص ومع منظمات المجتمع المدني بغية المشاركة في تحقيق أهداف المنظمة وبرامجها، وسعيا إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. وقد شهدنا في السنوات الأخيرة تزايد نفوذ الجهات الفاعلة من غير الحكومات في العالم بحيث أصبحت هذه الجهات شريكا لا غنى عنه في السعي لإيجاد حلول للمشكلات العالمية وفي الجهود الرامية لتحقيق الوحدة الوطنية والتماسك الإقليمي والإطار المتعدد الأطراف لتحقيق التعاون.

ومن شأن تجميع جهود الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، أن يتيح التوصل إلى توافق في الآراء يكون أقوى وأوسع مدى بشأن المعايير العالمية الجديدة ويساعد على تنفيذ ورصد هذه المعايير التي نتفق عليها جميعا. ويشجعنا أن نرى كيف أن مبادرة الميثاق العالمي التي أطلقها الأمين العام السيد كوفي عنان عام ١٩٩٩ في المحفل الاقتصادي العالمي في دافوس قد وفرت مدخلا لدوائر قطاع الأعمال لكي تعمل في شراكة مع منظمة الأمم المتحدة، كما وفرت الأساس لإقامة حوار منتظم بين الأمم المتحدة ودوائر قطاع الأعمال، والمنظمات العمالية والمجتمع المدني بشأن تحسين ممارسات الشراكات في الميدان الاجتماعي.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بأن التعاون المعزز بين الأمم المتحدة وبين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة يتطلب مشاركة فعالة من جميع مناطق العالم، وعلى الأخص من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول. وبهذه الروح سينضم الوفد الروماني إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار المعنون ''نحو شراكة عالمية'' المقدم بمبادرة من ألمانيا.

السيدة ليونس (سانت لوسيا) (تكلمت بالانكليزية): يود وفدي أن يشكر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على تقاريره الممتازة التي زودتنا بالمعرفة ونحن نشارك في هذه المناقشة، ولا سيما تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٠ وتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٠.

ويجد وفدي أنه من الضروري تكرار أجزاء من بياناتنا عن العولمة، حتى لو عرضنا أنفسنا لخطر التكرار، ما دمنا نتفق على أن الشركات عبر الوطنية هي أوضح تعبير ملموس عن العولمة. والموضوع الذي نبحثه وهو ''نحو شراكة عالمية''، موضوع بالغ الأهمية، ويود وفدي أن يشكر وفد ألمانيا على إدراجه هذا البند في جدول أعمالنا والتكفل بالريادة في مناقشته. وسأستخدم خلال مداخلتي تعبيري ''القطاع الخاص'' و ''الشركات غبر الوطنية'' مداورة.

إننا نسلم تماما بأن القطاع الخاص أو الشركات عبر الوطنية – وليس البلدان – يشكلان أكثر من نصف أكبر الوحدات الاقتصادية في العالم وعددها مائة وحدة. فمتسوبيشي أكبر من اندونيسيا وتايلند، إلا أنها تحتل المركز الرابع والعشرين في قائمة أكبر مائة شركة عبر وطنية في العالم. كما نسلم بأن الإنتاج العالمي للشركات عبر الوطنية قد نما على نحو أسرع من الناتج المحلي الإجمالي في العالم ومن الصادرات العالمية. والواقع أن مبيعات الشركات الأجنبية المنتسبة إلى الشركات عبر الوطنية في جميع أنحاء العالم تزيد مرتين الآن عن الصادرات العالمية، وهي تقدر بـ ١٤ تريليون دولار في عام ١٩٩٩. ولذلك فمن الضروري أن نعمل نحن كحكومات في شراكة مع القطاع الخاص، وخاصة مع الشركات عبر الوطنية حيث أنها تسيطر على الاقتصاد العالمي. ولكن قبل أن نطرح قيام هذه الشراكة، علينا أن ندرس شريكنا، وهو الشركات عبر الوطنية، آخذين في الاعتبار أن ''الشراكة'' تنطوي على العمل المشترك والحصول على الفوائد على قدم المساواة.

ويقول كارل سوفانت، كبير محرري تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٠، عن شريكنا المقترح ما يلي:

> ''ثمة سوق عالمية للشركات آخذة في الظهور. فالشركات تباع وتشترى عبر الحدود على نطاق غير مسبوق''.

ويقول الأمين العام للأونكتاد عن شريكنا المقترح ما يلي:

> ''إن ما يجري عبر الحدود من عمليات الاندماج بين الشركات وحيازتها، بما في ذلك قيام المستثمرين الأجانب بشراء الشركات المملوكة للدولة التي تجري خصخصتها، قد أوصل أحجام الاستثمارات الأجنبية إلى أرقام قياسية جديدة ... فالإنتاج الدولي للشركات عبر الوطنية – والتي وصل عددها إلى قرابة ٠٠٠ ٦٣ شركة اليوم، ينتسب إليها ما يقرب من ٠٠٠ ٧٠٠ شركة أجنبية – قد اتسع نطاقه الآن ليشمل في الواقع جميع البلدان والأنشطة الاقتصادية، مما يضفي عليه قوة جبارة في الاقتصاد العالمي اليوم.

ويبين تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٠ أن المائة شركة عبر الوطنية الهامة في العالم والتي يوجد معظمها على وجه الحصر في البلدان المتقدمة النمو، هي المحرك الرئيسي للاقتصاد الدولي. وهكذا يطلب منا أن نقيم شراكات عالمية مع عمالقة اقتصاديين أقوى بكثير من معظم الحكومات ويتحكمون في الاقتصاد العالمي. ولكننا نتعاون مع القطاع الخاص؛ ونقيم شراكات مع الشركات عبر الوطنية؛ وهذه المبادرة إذن ليست جديدة.

ويذكر التقرير أن توسيع الإنتاج الدولي أصبح ميسرا من الناحية الواقعية لدى جميع البلدان من خلال التغيرات في بيئاتها التنظيمية. وخلال الفترة بين عامي ١٩٩٩١ و ١٩٩٩ فإن ٩٤ في المائة من الـ ٠٣٥ ١ تغييرا في القوانين التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي أوجدت إطارا أكثر مؤتاة للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن تعاوننا يتسم بصبغة مؤسسية. ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والآن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى شركائنا المتقدمي النمو، ينصحون البلدان النامية بأننا نحتاج إلى بيئة مؤاتية للاستثمار. وهم يدفعوننا، ولا يزالون، إلى أن نوجد تلك البيئة المؤاتية. وهكذا فإننا تعاونا وما برحنا نتعاون مع القطاع الخاص. ولكن هذه المبادرة تطالبنا بتعاون إضافي أو بتعميق وتعزيز شراكاتنا.

وقبل أن نخطو خطوة أخرى إلى الأمام، علينا أن نتوقف ونقيم نتائج هذه الشراكة حتى الآن. وتبين التقارير أن ١٠ بلدان تلقت ٧٤ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام ١٩٩٩، وأن ١٠ بلدان نامية فقط تلقت ٨٠ في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم النامي. ومع ذلك ساهمت جميع البلدان في توسيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأجرت تغييرات في سياساتها لتوفر الظروف المؤاتية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ولقد تعاونا جميعا ولكن ١/١٦ أو ٦,٢٥ في المائة من البلدان النامية التي يبلغ عددها ١٦٠ بلدا تستفيد من ذلك.

إن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بلغت ٨٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩٩ ومن المتوقع أن تتجاوز تريليون دولار في عام ٢٠٠٠. ومع ذلك فإن نصيب البلدان النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تناقصت من ٣٨ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٩. وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتزايد والإنتاج الدولي يتوسع، أما التدفقات إلى البلدان النامية فتتناقص.

ودعونا نبحث لبرهة، طبيعة هذا الحجم الهائل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يحرك الاقتصاد العالمي ويتحكم فيه علما بأننا نتكلم عن عمل مشترك، والتعاون والشراكة، حيث من المفترض أن يستفيد الطرفان.

ومرة أخرى تبين السجلات أن معظم النمو في الإنتاج الدولي يتم عن طريق اندماج شركات عبر الحدود أو اكتساب ملكيتها بما في ذلك اكتساب ملكية الشركات المخصصة المملوكة للدولة عن طريق مستثمرين أجانب بدلا من البدء باستثمارات تأسيسية. والمالكون الرئيسيون للشركات التي تتخذ من البلدان النامية مقرا لها، هم عادة شركات عبر وطنية في البلدان المتقدمة النمو. والسبب في هذا النمو السريع هو أنهم يقدمون للشركات أسرع الطرق لاكتساب أصول مادية أو غير مادية في بلدان مختلفة، ويسمحون للشركات بإعادة هيكلة الشركات القائمة وطنيا أو عالميا لاستغلال أوجه التعاون والحصول على مزايا استراتيجية.

والشركات المدمجة والشركات التي اكتسبت ملكيتها تزايدت بنسبة ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٩ ومن المتوقع أن تتجاوز تريليون دولار في عام ٢٠٠٠. ويجب الإشارة إلى أن أقل من ٣ في المائة من العدد الإجمالي للشركات المندمجة أو التي اكتسبت ملكيتها عبر الحدود هي شركات مندمجة، والباقي شركات اكتسبت ملكيتها. والشركات التي اكتسبت ملكيتها بالكامل تقدر بثلثي الشركات البالغ عددها ٦ ٠٠٠ شركة التي أنشئت عبر الحدود في عام ١٩٩٩.

إن نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية تستخدم في اكتساب ملكية الشركات المملوكة للدولة بينما تستخدم نسبة ضئيلة منها في الاقتصادات المحلية والتكنولوجيا المتقدمة أو المهارات المتقدمة. وهكذا فإننا نتعاون مع القطاع الخاص والنتيجة هي أن الاقتصادات المتقدمة النمو تكتسب ملكية الاقتصادات

النامية. واقتصاداتنا مملوكة على نحو متزايد للأجانب وتدار بمعرفتهم، مع قدر ضئيل من الإشراف الحكومي، ولا تزال بلداننا متخلفة النمو. وهذا لا يعتبر تعاونا أو شراكة يفيد منها الجانبان؛ إنه استغلال واستعمار يستفيد منه جانب واحد بينما يستغل الآخر وتتم السيطرة عليه للإبقاء على الشريك المنتفع.

إن أكبر ٢٠٠ شركة، تملك معظمها على سبيل الحصر، بلدان متقدمة النمو تستخدم أقل من ثلث من واحد في المائة من قوة العمل في العالم ولكنها تسيطر على ٣٠ في المائة من ثروة العالم. والأرقام الخاصة بعام ١٩٩٧ تبين أن البلدان الـ ٢٩ في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ويسكنها ١٩ في المائة من سكان العالم، أو بليون نسمة من ٦ بلايين نسمة في العالم لديها ٨٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي العالمي، و ٨٢ في المائة من أسواق الصادرات، و ٩١ في المائة من مستخدمي شبكة الإنترنت، و ٨٠ في المائة من مواقع شبكة الإنترنت باللغة الإنكليزية. بينما هناك ٥ بلايين شخص من سكان العالم يعيشون في حوالي ١٦٠ بلدا ناميا ويشاركون فقط في ١٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي العالمي، و ١٧ في المائة من التجارة العالمية، و ٦,٥ في المائة من مستخدمي شبكة الإنترنت.

والبلدان النامية الـ ١٠ التي تتلقى استثمارات أجنبية مباشرة موجودة في أمريكا اللاتينية وآسيا. أما أفريقيا، وهي ثانية أكبر القارات وتضم ٥٣ دولة، فإنها تتلقى ١,٢ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو قدر ضئيل. والتدفقات إلى منطقة البحر الكاريبي تافهة جدا بالمقياس العالمي. ونحن بالكاد نحصل على أية تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكننا نتعاون جميعا، على المستوى العالمي. ونحن جزء من الشراكة العالمية ولكننا لا نستفيد منها. والواقع أننا في معظم الحالات إن لم يكن في جميع الحالات نتعرض لآثار ضارة.

وقبل أن نوافق على زيادة التعاون مع القطاع الخاص فإن البلدان النامية الـ ١٥٠ التي لا تستفيد أو التي تتعرض لآثار ضارة بسبب الحالة القائمة تريد بعض الإجابات من أولئك الذين يسعون إلى تعاوننا، كما تريد بعض الصراحة والمناقشة المفتوحة.

ولدى نظرنا في طبيعة الشراكة العالمية الموجودة نرى أن النسبة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تستخدم في اكتساب ملكية العديد من الشركات المملوكة للدولة في البلدان النامية. وهذا يعني أن اكتساب الملكية هو امتداد للأعمال الكبيرة ونقل الملكية والإدارة إلى أيد أجنبية ومساعدة المالكين الجدد في توفير النقد الأجنبي. وفي معظم الحالات التي يعاد فيها تشكيل الشركات يسرح العاملون وتغلق الأقسام فيها.

وهكذا تزداد البطالة والفقر وتنخفض القدرة على المنافسة. ويقيد الملتزمون المحليون أو تخمد أنفاسهم، ويقل بناء القدرة على نقل التكنولوجيا لأن معظم التحولات تكون صوب اكتساب الملكية وليس الاندماج أو المشاريع المشتركة. علاوة على ذلك، كما يذكر التقرير، فإن الشركات عبر الوطنية قادرة على تجاوز القوانين الوطنية والتدقيق فيها وبذلك تحرم البلدان المضيفة من دخول الضرائب، عن طريق تعديل تحديد الأسعار في التجارة فيما بين الشركات لكي تخفض إلى أقصى قدر ممكن كشوف الضرائب، ومن خلال إضفاء الجنسية عن طريق تعارض الملكيات.

وتركز الشركات عبر الوطنية في عملها على الإلكترونيات وأكبر توسع حصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشكل التملك في وسائط الإعلام ووسائل الترفيه تهديدا خطيرا للثقافة والتنوع والسيادة على الصعيد الوطني.

فشواغلنا بالتالي حقيقية وليست شواغل اقتصادية فحسب، وإنما شواغل اجتماعية وسياسية وثقافية. ولا يمكن إذا أن تناقش هذه الشراكات في فراغ. فعولمة الأعمال أو الشركات عبر الوطنية تؤثر على كل جانب من جوانب حياتنا ولا بد أن نحدد هذه الروابط الهامة.

ويقال للذين لا يستفيدون، وخاصة أفريقيا، أننا نفتقر إلى البنية الأساسية اللازمة، أو إلى البيئة الملائمة للاستثمار. ومع ذلك فإن المساعدة الإنمائية الرسمية اللازمة لتوفير البنية الأساسية والبيئة الملائمة تبلغ الآن ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وقد اتفقنا جماعيا على أن تكون ٠,٧ في المائة. والفرق بين نسبة ٠,٧ في المائة التي وعدنا بها ونسبة ٠,٢٤ في المائة التي يقدمها للشركاء من البلدان المتقدمة النمو يزيد على ١٠٠ بليون دولار سنويا.

ومن المقدر أن تكسب البلدان النامية ١٠٠ بليون دولار أخرى في العام إذا ما خفض الشركاء من البلدان المتقدمة النمو الحواجز التجارية بمقدار ٥٠ في المائة.

ويمكن أن يتاح لأغراض التنمية في البلدان النامية مبلغ إضافي قدره ٢ ٥٥٤ بليون دولار إذا قام الشركاء المتقدمو النمو بإلغاء الدين الذي يقصم ظهورها، وهو دين تم سداده أضعافا مضاعفة، كما تؤكد الأرقام المتعلقة بالتحويلات الصافية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو. ومن ثم فإن المسألة لا شأن لها بافتقار البلدان النامية إلى الهياكل الأساسية أو إلى المناخ الملائم. بل هي مسألة اختيار الشركاء المتقدمين نموا ألاّ يساعدوا في عملية التنمية، وبالتالي لا يستطيع الاستفادة من هذه الشراكة العالمية سوى البلدان المتقدمة النمو، بينما تظل البلدان النامية تعاني الفقر وتتعرض للاستغلال وتبقى على تخلفها.

ولا تزال المؤسسات التي توجّه الاقتصاد العالمي، وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، والآن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تُجبر البلدان النامية على تحرير اقتصادها، مما يهيئ بيئة لتمكين الشركات عبر الوطنية من الاستيلاء على اقتصاداتنا والعودة إلى استعمارنا. ولا نستطيع في هذه المناقشة أن نغفل المسائل المتعلقة بالنظام. فالعمليات غير الديمقراطية لصنع القرار التي تأخذ بها هذه المؤسسات التي تنظم الاقتصاد العالمي تيسر نشوء الشركات عبر الوطنية وتديم أشكال الظلم وعدم الإنصاف الصارخة في الاقتصاد العالمي.

وصحيح أننا بحاجة إلى شراكات، ولكننا نحتاجها من أجل التنمية للجميع، سواء في ذلك البلدان النامية أم المتقدمة النمو، من أجل التنمية للبلدان النامية وسكانها الذين يبلغ عددهم خمسة بلايين نسمة، وليس الاقتصار على التنمية التي تؤدي لإثراء بليون من الأثرياء وشركاتهم الـ ٩٩ عبر الوطنية التي تتحكم في الاقتصاد العالمي.

ولا نطالب بِمَنح خيرية من الشركات عبر الوطنية ولا بتحويلنا إلى دول في سجل الإعانة الاجتماعية، لا تعتمد إلا على ما يبديه شركاؤها من النوايا الحسنة. فقد تعاونا وما زلنا نتعاون. وقد أضفين الطابع العالمي على التعاون، فلم يستفد منه سوى ٢٩ بلدا. وتبلغ ثروة ثلاثة من أصحاب البلايين فيها أكثر مما يملكه ٦٠٠ مليون شخص منا في ٤٨ بلدا. والآن حان الوقت لعولمة الفوائد المترتبة على التعاون العالمي والشراكات العالمية حتى تستفيد منها جميع بلداننا البالغ عددها ١٨٩ بلدا ونستفيد نحن جميعا، ويبلغ عددنا ٦ بلايين.

ولا بد من أن تشمل أي مناقشة للمزيد من التعاون مع القطاع الخاص بشأن الشركات عبر الوطنية وحدة في الأمم المتحدة لرصد هذه الشركات، ولمساءلتها عن تنمية السكان والبلدان، بما أنها أصبحت تحدد بدرجة متزايدة أوضاع العمل والظروف الصحية والبيئية. ويجب أن تشمل

هذه المناقشة أيضا مدونة أخلاقية لسلوك الشركات عبر الوطنية. فهي أعمال تجارية عالمية ذات تأثير عالمي، ومن ثم يلزم إجراء مناقشة عالمية في هذا المحفل من أجل وضع معايير ومقاييس عالمية. ويساور وفدي قلق شديد من أننا نتفق على إجراء مناقشة حكومية دولية، ولكننا نختلف على إدراج ذلك صراحة في مشروع القرار المقترح. ونحن نصر على أن تكون أية شراكة أخرى داخل الإطار الحكومي الدولي للجمعية العامة. فالأمم المتحدة هي المؤسسة الديمقراطية المشروعة الوحيدة الجديرة بقيادة هذا التعاون الإضافي وتنظيمه. والأمم المتحدة مكلفة في ميثاقها بأداء هذا الدور وبكفالة الإنصاف والعدالة والتنمية والفائدة لجميع البشر.

وقبل أن نشرع في هذه الشراكة الجديدة، يتعين تعزيز الأمم المتحدة لكي تضطلع بدورها القيادي في هذا الصدد. ويجب تعزيز صندوق الأمم المتحدة للتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالقدر الملائم من الموارد والأفراد الذي يتمشى مع تزايد احتياجات البلدان النامية، حتى تتسنى مساعدتنا في الجهود التي نبذلها للاستفادة من الشراكات العالمية.

ولماذا نثق بالمقدمات المنطقية لهذه الشراكات العالمية مع القطاع الخاص ونحن قد تعاونا معها طيلة أكثر من خمسين عاما فلم نستفد شيئا يُذكر؟ وقد أضفينا الطابع العالمي على الديمقراطية والقضاء على الاستعمار والتعاون الدولي في جميع المسائل الاجتماعية، ولكننا لم نضفِ الطابع العالمي على التعاون في المسائل الاقتصادية والتكنولوجية. ولهذا السبب يزداد الأثرياء ثراء ويزداد الفقراء فقرا على فقرهم. ولهذا السبب لم يحقق التقدم سوى بلدان قليلة أما غالبية البلدان فتعاني التخلف. فهذه الشركات عبر الوطنية التي تتحكم في الإنتاج الدولي مملوكة لأشخاص وتعمل بحافز الربح. أما تنمية البشر، التي عُهد بها إلى الأمم المتحدة وإلى الحكومات، فلا تشكل أولويتها الرئيسية.

وقبل أن نلتزم بمواصلة هذا التعاون، يتعين على شركائنا المتقدمين نموا أن يكسبوا ثقتنا بعولمة منافع الاقتصاد العالمي الذي أصبح ممكنا بفضل تعاوننا وشراكاتنا العالمية. وعليهم أن يفوا بالتزام المساعدة الإنمائية الرسمية المقدر بنسبة ٠,٧ في المائة. كما أن عليهم أيضا تحرير الأسواق. ويجب عليهم أن يسمحوا بمشاركة البلدان النامية بشكل فعال في عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويجب عليهم أن يُظهروا حسن نيتهم بإلغاء ديون الفقراء ودعم الأمم المتحدة ماليا بالشكل الكامل وفي الوقت المحدد، وفقا لقدراتهم، حتى يتسنى لها تلبية احتياجات البلدان النامية. والدول النامية بحاجة إلى مشروع مارشال: أي إلى معاملة خاصة وتفاضلية على أساس تعاقدي تمكينا لنا من الإفادة ومن سد الفجوة الآخذة في الاتساع بين البليون من الأغنياء والخمسة بلايين من الفقراء.

وما لم يُعن التعاون العالمي في القطاع الخاص بالمشاركة والإنصاف والتنمية، فإنه سيُعنى حتما بالاستغلال والاستعمار، وهو في الواقع ما يبدو أنه حدث بالفعل. وفي هذا الصدد، ستكون البلدان النامية آخذة في التعاون على استمرار حرمانها من الحق في التنمية، وفي انتهاك حقوق الإنسان الأساسية لنا في أن نتمتع بمستوى معيشة أفضل. سنكون آخذين في التعاون وفي إضفاء المشروعية على مواصلة استغلالنا والعودة إلى استعمارنا. فدون المشاركة الفعالة، والعدالة والتنمية، ستكون البلدان النامية شركاء في إرهاب الصغار والضعاف والمعرّضين للخطر حتى يقبلوا بخيارات التنمية غير المستدامة والانفتاح المدمر. سيكون تعاوننا على إدامة المظالم وأوجه عدم الإنصاف على الصعيد العالمي بالإبقاء على المؤسسات والعمليات غير الديمقراطية. سيكون تعاوننا على تسليم تنميتنا لحفنة من البلدان

والشركات، على ما يستتبعه ذلك من زيادة الفقر والصراع في بلداننا، مما يهدد سلامنا وأمننا وتنميتنا.

فبدون العدالة والمشاركة والتنمية، يصبح التعاون العالمي أو الشراكات العالمية أو عولمة الشركات عبر الوطنية إشراكا للفقراء في اختيار التواطؤ للقضاء على أنفسهم. ويكمن السبب في ما يعانيه العالم من الظلم والموت في التوزيع الحالي غير المتكافئ للتعاون والشراكات، وهو أساسا في المجالات الاجتماعية، واستبعاد التعاون الاقتصادي والتكنولوجي. نعم يلزمنا تعاون عالمي وشراكات عالمية، وقد فعلنا ذلك. والآن يلزمنا اقتسام عالمي لمنافع التعاون العالمي والشراكات العالمية.

ويلزم للبلدان النامية الحصول على هذا الضمان من شركائها المتقدمين نموا قبل أن يتسنى لنا مواصلة الاشتراك في عولمة التعاون والشراكة. لذلك تقترح سانت لوسيا مشروع قرار إجرائي بسيط بإدراج هذا البند في جدول الأعمال وإجراء مناقشة كاملة شاملة قبل تحديد المقصود بالشراكات أو الاتفاق عليها. ولن نؤيد بالتالي أي ذكر لمسائل موضوعية يمكنها تفادي إجراء تقييم كامل وشامل للشراكات العالمية من أجل تنمية جميع البشر. ويتطلع وفدي إلى الدخول في شراكات عالمية مجدية مع القطاع الخاص لكفالة عولمة فوائد الاقتصاد العالمي لأغراض تنمية جميع شعوب العالم. فهذا هو ضماننا الوحيد لتحقيق الأمن والسلام والتنمية في الألفية الجديدة.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نوجه شكرنا للوفد الألماني على أخذه بزمام المبادرة في طرح قضية الشراكات العالمية المتسمة بالأهمية على صعيد المناقشة في الجمعية العامة. ومن الواضح أن إدراج البند المعنون ”نحو إقامة شراكات عالمية“ في جدول أعمال الجمعية العامة قد أكد أن الدور الأساسي في صنع القرار المتعلق بالتفاعل بين الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة يقع على عاتق الدول الأعضاء.

وتُلتمَس جذور مداولاتنا بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال في إعلان الألفية. ولعله أول وثيقة حكومية دولية على أرفع مستوى تطالب بتطوير شراكات قوية بين الأمم المتحدة ومنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني التماسا للتنمية وللقضاء على الفقر. وأي عملية أخرى تتعلق بهذه الشراكات، مهما كان القصد من ورائها حسنا، لا تشكل مبادرة حقيقية للأمم المتحدة

وبغية وضع المناقشة بأكملها في منظورها السليم، أود أن أبدأ بياني بأن أعيد التأكيد على أولوية الحكومات في الأمم المتحدة. إننا موجودون هنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعتبارنا ممثلين للحكومات وللشعوب وللدول، ويؤكد ميثاق الأمم المتحدة المساواة في السيادة بين الدول واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها. وفي مؤتمر قمة الألفية المعقود مؤخرا، أعلن قادتنا من جديد عن إعادة تكريس أنفسهم لدعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

والدول هي الكيانات التنظيمية الأساسية التي تنشئها الشعوب. كما أن التنظيم الهيكلي الشامل للعلاقات الدولية يمثل المنظومة المشتركة بين الدول، وقد سلم عالميا بأن ليس هناك بديل للدول. وينطبق ذلك خصوصا على عصر العولمة، وإذا ما قل شأن الدول فإن الشيء ذاته سيحدث لهذه المنظمة، وينبغي للأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ دولة أن تعمل على حماية أولوية الكيان الذي يعرف بالدولة، التي ينص الميثاق والقانون الدولي على سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي.

ونود أن نعرب دون لبس أن إعادة التأكيد المستمرة على سيادة الدولة ودورها الأساسي في الأمم المتحدة من حيث الميثاق يجب ألا يعتبر محاولة للتخلي عن المسؤوليات

التي وافقنا على أن نتحملها بموجب الصكوك القانونية المختلفة. وتلتزم باكستان التزاما عميقا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان المعترف بها عالميا ومعايير العمل المحددة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية ومفاهيم التنمية المستدامة. ولدينا إيمان راسخ الجذور بهذه القيم والمبادئ الأساسية. بيد أننا نرى أن الطريقة العملية للغاية لتعزيز الالتزام بهذه القيم والمبادئ هي تحقيق التعاون المستمر والوثيق فيما بين الدول. وإغفال أو تقويض الدور الرئيسي للدولة سواء بشكل صريح أو ضمني، ليس بقضية جديرة بالثناء.

والدول هي كيانات وطنية ودولية بالغة التعقيد، تختلف عن كيانات الشركات في القطاع الخاص من مختلف الجوانب. فعاده ما تكون لكيانات الشركات في القطاع الخاص أغراض محدودة، كما أن أنشطتها ضيقة النطاق. وهيكل إدارتها شمولي وهي مدفوعة بثقافة تقدم على وحدة متراصة. وبالمثل، فإن الكيانات التي لا حصر لها والتي يشار إليها بعبارة المجتمع المدني لديها أيضا أدوار وهياكل تنظيمية مختلفة. ولا يعني ذلك أننا نقلل من شأن قدرتها على الإسهام في عملنا، بل يعني بدلا من ذلك أننا نسلط الأضواء على الاختلافات المتأصلة فيها والدور الذي على كل منهما أن يضطلع به.

وفي إطار هذه الخلفية من أوجه الاختلاف الأساسية، نود أن نعرض رأينا في الجهود الرامية إلى بناء شراكة مع القوى الفاعلة ذات الصلة في سعينا إلى تحقيق التنمية واجتثاث جذور الفقر.

نحن نسلم بأن العالم قد أصبح مترابطا بشكل متزايد وأن القوى الفاعلة الرئيسية التي تضطلع بدور حاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد ظهرت من جديد، وفي حين أن لأنشطتها أثرا هاما على السعي إلى تحقيق هذه الأهداف، فإن الدافع وراء أعمالها يختلف تمام الاختلاف عن الغرض الذي انشئت من أجله الأمم المتحدة. وباكستان تؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن لأية منظمة في العالم – بصرف النظر عن مدى قوتها ونفوذها – أن تزعم أنها معادلة للأمم المتحدة. ففي مؤتمر قمة الألفية، أكد قادتنا من جديد إيمانهم بالمنظمة وميثاقها بوصفها تشكل أسسا لعالم أكثر سلما ورخاء وعدالة. وما من كيان آخر يحظى بهذا الإجماع من حيث الدعم لأغراضه ومبادئه.

ولدى الأمم المتحدة دور مركزي في مجال النهوض بالتنمية في سياق العولمة. وينبغي للعالم أن يلتف حول الأمم المتحدة، فذلك هو المبدأ وراء الشراكات العالمية التي على الأمم المتحدة أن تنشئها. وينبغي للجمعية العامة أن تحدد البارامترات اللازمة لبناء هذه الشراكات كما عليها أن تستند إلى مبادئ الميثاق وأغراضه. ويجب ألا تصبح الأمم المتحدة أداة للترويج لمصالح شركائها المحتملين. فعلى الشركاء أن يشكلوا أنشطتهم للنهوض بمبادئ المنظمة وأهدافها.

لقد بذلت بعض المحاولات لتخطي الدول الأعضاء فيما يتعلق باتخاذ المبادرات اللازمة لبناء أحلاف مع الكيانات المختلفة للترويج لتنفيذ المبادئ المتصلة بحقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة. ونود أن نكرر من جديد أن باكستان تلتزم التزاما عميقا بهذه القيم والمبادئ. ونحن لا نشك في النوايا النبيلة والجديرة بالثناء لأصحاب هذه الأفكار، بيد أن هناك بعض الشواغل المشروعة حيال عدم شفافية العملية نوعا ما التي يجري الاضطلاع بها باسم الأمم المتحدة. لماذا استبعدت الحكومات من هذا العمل الجدير بالثناء؟ هل هي محاولة لفرض شروط شاملة على الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن فرضها من خلال العمليات الحكومية الدولية الأخرى؟ أليس من غير المتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الأخرى أن نطلب إلى قطاع الشركات أن تنفذ الاتفاقيات التي تتحمل مسؤولية تنفيذها الحكومات

الموقعة على هذه الوثائق؟ أليس هناك خطر أن يفضي قيام الشركات بفرض مجموعة من السياسات الاجتماعية إلى اكتسابها سلطات هائلة تتيح لها إملاء سياساتها على البلدان المضيفة؟ ينبغي التطرق إلى كل هذه المسائل والشواغل قبل أن نبدأ في السير على طريق بناء الشراكات العالمية. وعلينا أن ننقذ ونحمي الأمم المتحدة باعتبارها منظمات للأمم المتحدة، لكي لا تصبح منظمة متحدة للمجتمع المدني أو منظمة متحدة غير حكومية.

وبالنسبة إلى وفدنا، نرى أن المشروع الألماني يبدأ عملية حكومية دولية لاستحداث إطار أساسي لهذه الشراكات؛ وستضطلع الدول الأعضاء بالدور الأساسي الذي يتمثل في تحديد شكل وأهداف هذه الشراكات. وبغية كفالة ملكية الدول الأعضاء، ينبغي ألا نتخطى أبدا هذه العملية الحكومية الدولية. وعلينا جميعا أن نعمل على كفالة أولوية الجمعية العامة للأمم المتحدة لدى اتخاذ أية مبادرات جديدة.

لقد أكد إعلان الألفية مجددا على المكانة المركزية للجمعية العامة بوصفها الجهاز التمثيلي الرئيسي في الأمم المتحدة للمداولات وصنع السياسات. وأعرب زعماؤنا عن تصميمهم على تمكينها من القيام بذلك الدور على نحو فعال. وأنا هنا أتحدث، سيدي، عن الجمعية العامة التي تترأسونها في هذا الوقت. ويجب أن تسترشد جهودنا الساعية لتحقيق الأولويات والأهداف المحددة في مؤتمر قمة الألفية بذلك الالتزام.

وتتطلع باكستان إلى المشاركة النشطة والبنَّاءة في العملية الحكومية الدولية التي ستصيغ الإطار لبناء علاقات الشراكة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية والقضاء على الفقر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه المناقشة بشأن هذا البند.

أود أن أبلغ الأعضاء بأن مشروع القرار في إطار هذا البند سوف يقدم في مرحلة لاحقة.

البند ١٨٣ من جدول الأعمال

السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها

مشروع القرار (A/55/L.14)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كي يعرض مشروع القرار (A/55/L.14).

السيد لي هيونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار (A/55/L.14) المقدم في إطار البند ١٨٣ من جدول الأعمال بعنوان ''السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها''. في مشرع القرار ترحب الجمعية العامة بمؤتمر قمة الكوريتين التاريخي المنعقد في بيونغيانغ في حزيران/يونيه من هذا العام وتؤيده، وبالبيان المشترك الصادر عنه، معترفة بهما كخطوة رئيسية إلى الأمام في العلاقات بين الكوريتين وفي تحقيق إعادة التوحيد السلمي في نهاية المطاف.

علاوة على ذلك، تشجع الجمعية العامة كوريا الشمالية والجنوبية على مواصلة التنفيذ الكامل وبحسن نية للإعلان المشترك والاتفاقيات الأخرى التي توصل إليها الجانبان، وتدعو الدول الأعضاء إلى دعم عملية الحوار بين الكوريتين والمصالحة وإعادة توحيدهما حتى تسهم في إحلال السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي العالم برمته.

وكما تعلم الجمعية تماما، عقد اجتماع تاريخي بين زعيمي كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وأجريا مباحثات على أعلى مستوى في بيونغيانغ في حزيران/يونيه الماضي –

وهو الاجتماع الأول من نوعه في تاريخ انقسام كوريا – وافق فيه الجانبان على تطوير العلاقات بين الشمال والجنوب وتحقيق إعادة التوحيد الوطني على أساس ثلاثة مبادئ هي الاستقلال، وإعادة التوحيد السلمي، والوحدة الوطنية الكبرى. وصدر ذلك الاتفاق كإعلان مشترك في تاريخ ١٥ حزيران/يونيه.

ولقد كان ذلك حدثا صانعا للتاريخ وأرسى أساسا صلبا لضمان السلم الدائم في شبه الجزيرة الكورية ولتحقيق إعادة الوحدة الوطنية التي تصبو إليها الأمة الكورية منذ وقت بعيد. وبهذا يكون الحدث قد أسهم في تحقيق السلم والأمن في شمال شرقي آسيا وفي بقية أنحاء العالم. ومنذ مؤتمر قمة بيونغيانغ وإصدار إعلان ١٥ حزيران/يونيه المشترك، يعمل الشمال والجنوب على اتخاذ سلسلة من التدابير العملية المحددة الهادفة إلى تنفيذ الإعلان المشترك؛ فهما يتمتعان بالدعم والتضامن النشطين من المجتمع الدولي.

إن مشروع القرار الذي تقدمه كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بشكل مشترك، ويحظى بتقديم أكثر من ١٥٠ دولة أخرى، لهو انعكاس لأمل المجتمع الدولي في أن تؤدي التطورات الراهنة المشجعة والإيجابية في شبه الجزيرة الكورية إلى إحلال سلام دائم وإلى إعادة التوحيد. وهناك أيضا أهمية كبرى لقيام شمال وجنوب كوريا معا بتقديم مشروع قرار لأول مرة في التاريخ، وأن يكونا على تعاون وثيق من أجل اعتماد الجمعية العامة له. وفي هذا الصدد، نعرب عن عميق شكرنا للدول الأخرى المقدمة له ولدول أخرى أعضاء على تقديمها الدعم الكامل للمبادرة المشتركة من شمال وجنوب كوريا.

وأعتقد أن اعتماد مشروع القرار (A/55/L.14) سيكون خطوة هامة في تشجيع شمال وجنوب كوريا في جهودهما لتحقيق السلم والأمن وإعادة التوحيد، وآمل أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا كي يعرض مشروع القرار (A/55/L.14).

السيد سون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن على إعطائي هذه الفرصة حتى أشارك الممثل الدائم لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في عرض مشروع القرار بعنوان ”السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها“، والذي صدر بوصفه الوثيقة (A/55/L.14).

أود أن أُعلن أنه، ومنذ إصدارها، قد أصبحت الدول الإضافية التالية مقدمة لمشروع القرار: إثيوبيا وأذربيجان والأردن وأرمينيا وإريتريا وإستونيا وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وأنتيغوا وبربودا وأنغولا وأوغندا وآيسلندا وبابوا غينيا الجديدة وبليز وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي والبوسنة والهرسك وبيلاروس وتونس وجامايكا وجزر سليمان والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وجيبوتي والرأس الأخضر وزامبيا وزمبابوي وساموا وسان تومي وبرينسيبي وسانت كيتس ونيفس والسلفادور والسودان وطاجيكستان وغامبيا وغينيا وفنلندا وفيجي وكوبا ولاتفيا ولبنان ومالي ومدغشقر وملديف وموزامبيق وناميبيا وناورو ونيبال والنيجر وهايتي واليمن.

وكما يلاحظ في مشروع القرار هذا، أحرز تقدم هائل في العلاقات بين كوريا الشمالية والجنوبية بعقد مؤتمر القمة التاريخي بين الكوريتين في بيونغيانغ في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ – وهو أول مؤتمر من نوعه منذ تقسيم كوريا قبل ٥٥ عاما – وبإصدار الإعلان المشترك. ومنذ عقد مؤتمر القمة، نشط الجانبان بتنفيذ الاتفاقات وتوسيع مجالات

التعاون. وأصدر الرئيسان المشاركان لمؤتمر قمة الألفية بيانا يرحب بعملية السلام في شبه الجزيرة الكورية ويشجعها. وذلك يبين ضخامة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للتقدم في العلاقات بين الكوريتين.

وفي موازاة التطورات الجديدة في شبه الجزيرة الكورية أقام عدد كبير من البلدان علاقات دبلوماسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتجري بلدان أخرى محادثات هامة معها، ونعتقد أن هذه المحادثات ستساعد على تهيئة بيئة سياسية جديدة مؤاتية لإرساء السلم والاستقرار في شمال شرقي آسيا.

إن التحول الإيجابي في العلاقات بين الكوريتين يمكن جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من عرض مشروع القرار هذا، بدعم أكثر من ١٥٠ دولة عضوا. وإذا اعتمد هذا المشروع، فسيشجع على نحو كبير الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم، وإرساء أساس ثابت يقود إلى إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، ويسهم ذلك في تعزيز السلم والأمن في منطقة شرق آسيا والمناطق التي تتجاوزها.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن عميق امتناني وخالص تقديري لكم، السيد الرئيس، وللدول الأعضاء، على دعم مشروع القرار هذا. ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): إن مشروع القرار، الذي ننظر فيه في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها“، من المتوقع أن تعتمده الجمعية العامة بسرعة ويسر. ونتيجة لذلك، قد لا يدرك كثيرون في هذا القاعة أننا نشهد اليوم حدثا تاريخيا بحق.

وقليلون كان يمكنهم التنبؤ، قبل ١٢ شهرا فحسب، بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا ستقترحان معا إدراج بند في جدول الأعمال ومشروع قرار لاعتماده، بتوافق الآراء. ويجدر بنا جميعا أن نرحب بهذا التطور. إننا نحيا في أوقات صعبة يندر فيها سماع الأخبار السارة عن السلم والأمن. وشبه الجزيرة الكورية ركن صغير في العالم ولكنه هام ينقشع عنه الغمام ليسمح بظهور بعض من ضوء الشمس. وكما ذكر السفير لي هيونغ شول، ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عندما تكلم عن هذا البند في المكتب، إن هذا التقدم كبير بحق. ويجدر بنا جميعا، نحن الحاضرين في هذه القاعة، أن نشعر بالسعادة لوجودنا هنا في هذه اللحظة التاريخية.

وقد مهدت الطريق لجلستنا اليوم تطورات ضخمة كثيرة. وكان أهم تطور مؤتمر القمة التاريخي الذي عقد في بيونغيانغ من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بين زعيمي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا. ومثّل إعلانهما المشترك تطورا رئيسيا حقيقيا في العلاقات بين الكوريتين، ونأمل أن يمهد ذلك التطور الطريق لإعادة التوحيد بالطرق السلمية في نهاية المطاف.

ونتيجة لذلك، تحسن الجو تحسنا كبيرا في شبه الجزيرة الكورية. فشهدنا لَم شمل أُسر كانت منفصلة عن بعضها لفترة طويلة. ومن رأى منا مشاهد إعادة التوحيد في التلفاز لم يسعه إلا أن يتأثر بفرح الأُسر وسعادتها. ونفهم أن العمل يتقدم بشأن توصيل السكك الحديدية. ومن المهم بنفس القدر أننا شاهدنا كذلك فريقا كوريا مشتركا يدخل إلى الاستاد أثناء افتتاح الألعاب الأوليمبية في سيدني مؤخرا.

وسيكون لهذه التطورات الإيجابية آثارها التي تتجاوز بكثير شبه الجزيرة الكورية. كما أنها بشير خير كذلك بالنسبة لإرساء السلم والاستقرار في منطقتنا برمتها. ولهذا

رحبنا جميعا في المنطقة بها. كما أنه ليس من المستغرب أن نشهد تطورا تاريخيا آخر، وهو زيارة مادلين أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بيونغيانغ، فكانت الزيارة دليلا آخر على التطورات الإيجابية التي يمكن أن نتوقعها.

وكما قال السفير سن جن - يونغ، سفير جمهورية كوريا، في المكتب، ينبغي أن نأمل جميعا في أن يشجع هذا التقدم حدوث تطورات مماثلة في بقية أنحاء العالم، وأن يشكل مثالا للبلدان الأخرى. إن مناطق قليلة في العالم مرت بتوتر شديد مثل التوتر الذي مرت به شبه الجزيرة الكورية. وإحراز تقدم هنا يجب أن يوفر رمزا قويا للأمل لمناطق التوتر الأخرى في العالم.

وختاما، أود أن أقول إنه من دواعي الشرف والامتياز لسنغافورة أن يطلب إليها أن تتكلم دعما لإدراج هذا البند في جدول الأعمال، ولاعتماد مشروع القرار المعروض علينا أيضا. إن لدينا علاقات طيبة مع كل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا. ونعرب لهما عن أطيب تمنياتنا وهما تشرعان في القيام برحلة تاريخية جديدة. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تدعم مشروع القرار دعما كاملا وقويا.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): إن نظر الجمعية العامة في البند المعنون ''السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها''، يجري في الوقت المناسب تماما. فهو يتبع الارتياح الكامل تقريبا الذي أعرب عنه المجتمع الدولي بعد عقد مؤتمر القمة التاريخي بين الكوريتين في حزيران/يونيه الماضي في بيونغيانغ بين رئيسي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا. ويبين إعلانهما المشترك عزمهما على إنهاء فترة التوتر التي اتسمت بها العلاقات بين البلدين طيلة أكثر من خمسة عقود، على بدء حقبة جديدة في تاريخهما المؤلم، وعلى العمل لتعزيز وتوطيد العلاقات الجديدة بين الكوريتين بغية إعادة توحيدهما بالطرق السلمية في نهاية المطاف.

والزخم الجديد في العلاقات بين البلدين، بعد فترة طويلة من التوتر العسكري، قد انعكس في سلسلة أحداث في مجال تنفيذ الإعلان المشترك الصادر عن مؤتمر قمة بيونغيانغ. وبدأت بوادر تلك الأحداث في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في الاجتماعات الدورية بين وزيري دفاع البلدين سعيا إلى إيجاد السبل لتقليل التوتر في شبه الجزيرة الكورية والقيام بمشاريع مشتركة لإرساء الأساس لسلام واستقرار دائمين في المنطقة وما بعدها.

وتوغو، على غرار عدد من الدول الأعضاء، قد سارعت إلى إقامة علاقات صداقة وتعاون - حافظت عليها - مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا، اقتناعا منها بأن تقسيم شبه الجزيرة الكورية يتعارض مع التطلعات التي يصبو إليها الشعب الكوري، وبأن عزل أي من الكوريتين لن يجدي في تنشيط العلاقات بين البلدين. ولذا يرحب وفدي بانطلاق عملية للمصالحة ويرجو أن تحقق نتائج ملموسة تتفق والتطلعات المشروعة للشعب الكوري.

وعلى هذا، فمن الطبيعي أن تشترك توغو في تقديم مشروع القرار الذي تزمع الجمعية العامة أن تعتمده، والذي يهدف إلى كسب تأييد الدول الأعضاء للدينامية الجديدة في شبه الجزيرة الكورية، الأمر الذي نرجو أن يفضي إلى إعادة توحيد سلمية للكوريتين. ويتوقف تحقيق ذلك الهدف بصفة أساسية على إرادة الكوريين لاستعادة الثقة وللعمل من أجل السلام والاستقرار في شبه الجزيرة وعزمهم على ذلك. كما يتوقف على قدرة المجتمع الدولي على مرافقة الكوريين في

سعيهم لإقامة أمة مسالمة تركز بإصرار على التنمية وفقا للرسالة التي يتضمنها إعلان الألفية المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر.

ويعتبر وفدي وكثير من الدول الأعضاء التي تساند مشروع القرار أن هذا المشروع أبلغ تعبير عن الدعم والتضامن. ولكن ما هو أبعد من اعتماد هذا النص، فلا شيء غير تقديم الدعم المحدد والدائم للشعب الكوري يعد إسهاما مفيدا من المجتمع الدولي.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): باعتبار اليابان بلدا مجاورا، فهي تعرب عن بالغ السرور للاشتراك في تقديم مشروع القرار A/55/L.14. ويكفي اشتراك ١٥٠ بلدا في تقديم المشروع للدلالة على الرغبة القوية من المجتمع الدولي في دعم جهود جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الرامية إلى تعزيز المصالحة بينهما وإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية التي تبقي المواجهة العسكرية مستمرة فيها. وكون أن مشروع القرار مقدم مشاركة من جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فهو أمر مشجع لأنه يعكس روح التعاون التي أوجدها مؤتمر القمة التاريخي المشترك بين الكوريتين، بين الرئيس كيم داي - يونغ والرئيس كيم يونغ إيل. ونرجو مخلصين أن يضيف مشروع القرار التاريخي هذا المزيد من الزخم على عملية المصالحة والتعاون التي بدأها القائدان.

وقد شاركت اليابان، من جانبها، في التعاون الثلاثي بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة واليابان بقصد أن تنعم شبه الجزيرة الكورية بمزيد من الاستقرار والسلام. كذلك تشترك اليابان في المباحثات الرامية إلى تطبيع العلاقات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتقدم المساعدة الإنسانية في الوقت نفسه إلى بيونغيانغ. ونأمل أن تساعد جهودنا من خلال هذه التعهدات في تعزيز عملية المصالحة والتعاون بين شقي شبه الجزيرة الكورية.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة - فضلا عن أيسلندا والنرويج العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

والاتحاد الأوروبي يؤيد مشروع القرار بشأن السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها، الذي أيده أعضاؤه. فمشروع القرار الذي أعد بمشاركة جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يبين النجاح الذي تحقق في العلاقات بين البلدين بعقد مؤتمر القمة للكوريتين في حزيران/يونيه الماضي. ولطالما دعا الاتحاد الأوروبي إلى إجراء حوار مباشر بين الكوريتين. فهو قد رحب بمؤتمر القمة التاريخي في بيونغيانغ حيث يعتبره خطوة هامة على درب المصالحة بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والاتحاد يهنئ الرئيس كيم داي - يونغ ورئيس لجنة الدفاع الوطني كيم يونغ إيل على مبادرتهما.

لقد ظل الاتحاد الأوروبي يؤيد لعدة سنوات الجهود الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار والتوصل إلى تسوية سلمية دائمة في شبه الجزيرة الكورية. وهو يؤيد سياسة المشاركة البناءة التي تتبعها جمهورية كوريا إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهي ''سياسة الشمس المشرقة'' والتي يطبقها بشجاعة وإصرار الرئيس كيم داي - يونغ الذي نال جائزة نوبل للسلام اعترافا بالتزامه الشخصي بالسلام. كذلك يؤيد الاتحاد الأوروبي المباحثات الرباعية بين الكوريتين والصين والولايات المتحدة للتوصل إلى تسوية

سلمية دائمة، وكذلك بالإطار المتفق عليه في عام ١٩٩٤ بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

والاتحاد الأوروبي عضو عامل في المجلس التنفيذي لمنظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية التي يحسن عملها الاستقرار الإقليمي ويساعد في إقامة نظام دولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. ومنذ عام ١٩٩٥ يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدة غذائية كبيرة للتخفيف من نقص الأغذية الذي يظل يجتاح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتخفيف من المشاكل الإنسانية الناجمة عن ذلك.

إن مؤتمر قمة الكوريتين المعقود في حزيران/يونيه ليفتح الطريق أمام زيادة التقدم في الحوار والمصالحة بين الكوريتين. والاتحاد الأوروبي يرحب بالخطوات التي يتخذها الجانبان لتنفيذ الإعلان المشترك للجنوب وللشمال المعتمد في بيونغيانغ - وعلى الأخص لم شمل الأسر، والتعاون الاقتصادي والحوار بشأن القضايا العسكرية. والاتحاد الأوربي يدعو البلدين إلى مواصلة بذل جهودهما في هذا الصدد.

ويود الاتحاد الأوروبي، دعما لهذا التقدم، أن يشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة عملية المصالحة بين الكوريتين.

وبغية تحقيق ذلك الهدف، يخطط الاتحاد الأوروبي لتنفيذ التدابير التالية في المدى القريب، وهي التدابير التي اعتمدها مجلس أوروبا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. والتدبير الأول هو تصعيد الحوار السياسي، بحيث يصبح من الممكن الحصول على فكرة أفضل لا عن رأي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فحسب، وإنما أيضا للتأكيد على شواغل وتوقعات الاتحاد الأوروبي. وثانيها زيادة حصول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الخبرة التي اكتسبها الاتحاد الأوروبي في مجال تدابير بناء الثقة. وثالثها تنفيذ تدابير تحضيرية للمساعدة المحتملة على المدى المتوسط في القطاعات ذات الأولوية. ورابعها اختبار إمكانيات تحسين وصول جمهورية كوريا الديمقراطية إلى الأسواق الأوروبية.

وسيخضع تنفيذ هذه التدابير لتقييم دوري. وربما أمكن تصور اتخاذ تدابير تكميلية رهنا بالتقدم المحرز. وأثناء مؤتمر القمة الآسيوي الأوروبي الذي عقد في سول قبل ١٠ أيام، أعرب أعضاء الاتحاد الأوروبي والبلدان الآسيوية المشاركون في مؤتمر القمة عن تأييدهم لعملية المصالحة والتعاون الجارية بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأكد الشركاء في مؤتمر القمة الآسيوي الأوروبي استعدادهم للمساعدة في تعزيز الثقة والسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة.

ويشجع مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة لاعتماده اليوم جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة جهودهما لوضع الأسس المتينة لإعادة التوحيد السلمي للجزيرة. علاوة على ذلك، يدعو مشروع القرار هذا الدول الأعضاء إلى دعم العملية الجارية بين الكوريتين. وينضم الاتحاد الأوروبي في توجيه هذا النداء ويعتزم المشاركة في العملية.

السيدة بليستيد (الولايات المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): يسعد الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع القرار هذا اعترافا منها بالأهمية التاريخية لمؤتمر القمة الذي عقد بين زعيمي جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لقد أيدنا باستمرار سياسة الارتباط التي يتبعها الرئيس كيم داي - يونغ وحثثنا طرفي شبه الجزيرة على المشاركة في هذا النوع من الحوار المثمر.

ويعد الإعلان المشترك الذي صدر في نهاية مؤتمر القمة تقدما كبيرا صوب تحقيق السلم الدائم وإعادة التوحيد

السلمي لشبه الجزيرة. وإننا نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ هذا الإعلان، خاصة ما أعقبه من محادثات على المستوى الوزاري جرت منذ مؤتمر القمة.

وقد شجعت الولايات المتحدة الارتباط العالمي الواسع النطاق مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نظرا لأن هذا البلد يعالج مجالات القلق الدولي. وقد تأكدت هذه السياسة في استعراض الدكتور وليم بيري لسياسة الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

وقد اتخذ عدد من البلدان خطوات في اتجاه تطبيع العلاقات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ورحبنا بمشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا حيث عقت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ووزير الخارجية بيك نام سون أول اجتماع على المستوى الوزاري على الإطلاق بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأدى انعكاس هذا التحسن على المناخ بكامله، إلى إيفاد الرئيس كيم يونغ إيل مبعوثا خاصا، هو جو مايونغ روك إلى واشنطن في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر لينقل إلينا مباشرة آراء الرئيس كيم.

وأسفرت الزيارة عن صدور بلاغ مشترك في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وقامت الوزيرة أولبرايت برحلة تاريخية إلى بيونغيانغ في الأسبوع الماضي للبناء على التقدم المعرب عنه في البلاغ المشترك. وتضمن البلاغ المشترك عبارة ”وليس لدي أي من الحكومتين نوايا عدائية تجاه الأخرى“، كما أكد التزام كلتا الحكومتين ببذل كل جهد ممكن في المستقبل لإقامة علاقة جديدة خالية من عداوات الماضي.

ومضى البلاغ منوها بأن هناك سبلا متنوعة للتخفيف من التوتر في شبه الجزيرة الكورية وإنهاء الحرب الكورية رسميا من خلال الاستعاضة عن اتفاق الهدنة لعام ١٩٥٣ بترتيبات لإحلال السلام الدائم. وتتضمن هذه الترتيبات إجراء محادثات بين الأطراف الأربعة، تشارك فيها حكومة جمهورية الصين الشعبية كشريك نشط.

وينوه البلاغ المشترك أيضا بقيمة الاتصالات الدبلوماسية المنتظمة، سواء الثنائية أو في المحافل الأوسع نطاقا، ويشير إلى أن تسوية موضوع القذائف من شأنها أن تسهم إسهاما جوهريا في تحسين العلاقات الثنائية وفي تحسين حالة السلم والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وحدد البلاغ مجالات هامة للتعاون وهي: إتاحة الوصول إلى موقع حساس تحت الأرض دعما للإطار المتفق عليه؛ والمساعدة الإنسانية؛ واستعادة رفاة العسكريين المفقودين منذ الحرب الكورية؛ ودعم وتشجيع الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

ومما له أهمية، أن البلاغ المشترك يبدأ وينتهي بالتسليم بأن مؤتمر القمة التاريخي بين الكوريتين قد أحدث تغييرا جوهريا في شبه الجزيرة الكورية.

وأعربت الولايات المتحدة عن التزامها الراسخ بمساعدة استمرار التقدم والنجاح للحوار الجاري بين الكوريتين ومبادرات المصالحة والتعاون الأوسع نطاقا، بما في ذلك زيادة الحوار المتعلق بالأمن، بكل السبل الممكنة.

إن الحوار بين الكوريتين أساسي لإقامة سلم دائم في شبه الجزيرة الكورية، حوار تنخرط فيه بعمق هذه الأمم المتحدة بوصفها طرفا في الصراع منذ بدايته.

ومرة أخرى نعرب عن تأييدنا القوي لمشروع القرار هذا ونعلن عن مشاركتنا في تقديمه.

السيد نغوين تراشو (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): لا شك أن مسألة السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها تعد بندا أساسيا في جدول أعمال الأمم

المتحدة. ويود وفدي أن يؤيد بشدة مشروع القرار المعنون ''السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها'' الوارد في الوثيقة A/55/L.14.

ونظرا لأن فييت نام من بين مقدمي مشروع القرار، فإنها تود أن تؤكد أن اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار له دلالة خاصة فيما يتعلق بمسألة السلم والأمن في شمال شرقي آسيا وفي العالم أجمع.

لقد انقضى نصف قرن ولا يزال تقسيم شبه الجزيرة يمثل شاغلا للشعب الذي يعيش على جانبي الخط الحدودي المصطنع. وقد تعلم المجتمع الدولي أيضا دروسا هامة من الحرب المأساوية التي اندلعت منذ ٥٠ عاما في أرض الصباح الهادئ. ومن هذا السياق فمما يبعث على المزيد من الرضا إننا هنا في الأمم المتحدة نتمكن الآن في جو إيجابي من إجراء مناقشة بشأن مصير الشعب الكوري وتطلعاته القوية إلى أن يعيش في سلام في أرض موحدة.

ويود وفد بلادي أن يشكر وفدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية كوريا على جهودهما المشتركة لتحقيق هذا الهدف. ونشعر بارتياح بالغ لأنهما تغلبا على عقبات عديدة كانت تبدو أنها عقبات لا يمكن تخطيها، وعملا معا من أجل تحقيق المصالح المشتركة لشعبيهما. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه أمام إصرارهما على العمل لتعزيز السلم والأمن وإعادة التوحيد الوطني، فإن الشعب الكوري سيبذل جهودا متواصلة صوب المصالحة الوطنية.

وفييت نام، بوصفها بلدا ينعم بعلاقات طيبة مع الكوريتين، تابعت عن كثب وباهتمام شديد التطورات الأخيرة الواعدة بالخير في شبه الجزيرة الكورية. ونرحب ترحيبا حارا بالجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والحوار السلمي بين الحكومتين الكوريتين، وكذلك بالجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتحسين وتطبيع علاقاتها مع البلدان الغربية، والولايات المتحدة بصفة خاصة.

ونؤيد تأييدا كاملا الإعلان المشترك الذي صدر عن مؤتمر القمة بين الكوريتين الذي انعقد في بيونغيانغ في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وتعتقد فييت نام اعتقادا راسخا أن تنفيذ الإعلان سيعزز قضية السلم والأمن في شبه الجزيرة، وبالتالي سيقرب الشعب الكوري من تحقيق حلمه المتمثل في العيش في كوريا بعد إعادة توحيدها. ونقتنع اقتناعا ثابتا أيضا بأن الكوريتين ستعملان معا على نحو شاق لاتخاذ خطوات ملموسة صوب تحقيق الإعلان المشترك.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأسترعي انتباه الجمعية العامة إلى أنه غداة التطورات الإيجابية التي حدثت في مؤتمر القمة التاريخي بين الكوريتين، قام السيد نغوين دزي نيين، وزير خارجية فييت نام بزيارة رسمية إلى كل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا وأجرى مناقشات مثمرة مع زعيمي البلدين.

وستواصل فييت نام جهودها للإسهام في الحوار السلمي والتعاون بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهوريةكوريا، للتأكد من أن الشعب الشقيق في شبه الجزيرة الكورية سيتمكن قريبا من العيش في كوريا بعد إعادة توحيدها. ونعتقد اعتقادا جازما أن الشعب الكوري سيتغلب على كل عقبة تقف في مساره، وسيشارك معا في بناء بلد قوي مزدهر يسوده السلم على نهر الهان، وذلك تمشيا مع تقاليده القديمة قدم العصور والتي تدعو إلى الإعجاب.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): الاتحاد الروسي من بين مقدمي مشروع القرار بشأن ''السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإعادة

توحيدها''، ويعلق أهمية كبيرة على اعتماد الجمعية العامة لهذا المشروع التاريخي.

ونحن نؤيد جميع الخطوات الحقيقية التي تؤدي إلى تخفيف حدة المواجهة في شبه الجزيرة الكورية، والتعاون السلمي وتطبيع العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية كوريا لأننا نعتقد أن هذه العملية عنصر هام في دعم السلم والاستقرار في شمال شرقي آسيا. وتود روسيا أن تعرب عن ارتياحها العميق للاجتماع التاريخي والمحادثات التي جرت بين قائدي الدولتين الكوريتين في بيونغيانغ في منتصف حزيران/يونيه، ونحيط علما مع التفاؤل بالاتفاقات التي تم التوصل إليها هناك. ونلاحظ بصفة خاصة اتفاق الطرفين على السير قدما في طريق توحيد كوريا من خلال جهود الكوريين أنفسهم وبالجهود المشتركة للأمة الكورية.

والخطوات العملية العديدة التي اتخذت بعد هذا الاجتماع تشهد على ترجمة التطلعات الرامية إلى تخفيض المواجهة العسكرية والسياسية إلى حقيقة ملموسة، وقد ظهر ذلك جليا في الاجتماع، وإقامة تعاون سلمي بين الدولتين الكوريتين في مجالات مختلفة. ونتوقع أن الزخم الإيجابي الذي اتصفت به العلاقات بين الشمال والجنوب نتيجة للاجتماع على مستوى القمة في حزيران/يونيه سيزداد قوة وسيسهل إلى حد كبير السير قدما في هذه العملية.

إن مؤتمر القمة المشترك بين الكوريتين وما أسفر عنه من نتائج دليل على تزايد الاتجاهات الإيجابية في الحالة في شبه الجزيرة الكورية، التي كانت بلادي نصيرا دائما لها. هذه الاتجاهات لا تعكس طموحات الكوريين أنفسهم فحسب، ولكن أيضا تطلعات جميع الدول المعنية بإيجاد حل للمشكلة الكورية.

وتعتزم روسيا مواصلة الإسهام في تقدم هذه العملية والدليل الدافع على ذلك يتجلى في نتيجة الزيادة التي قام بها رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، إلى بيونغيانغ في تموز/يوليه من هذا العام. ونحن ندرك تماما حجم المشاكل التي ينبغي حلها في سياق المصالحة الوطنية بين شمال وجنوب كوريا. ونتمنى للكوريين على جانبي خط العرض ٣٨ المزيد من النجاحات الجديدة في الحوار المباشر الذي بدأ بينهما.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): في حزيران/يونيه الماضي قرر زعيما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية كوريا، بحكمه وبصيرة رجال الدولة، أن يعقدا اجتماعا تاريخيا. وقد أدى ذلك الاجتماع إلى نتائج إيجابية وأعطى قوة دفع جديدة لعملية تحقيق السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

ومنذ انعقاد مؤتمر القمة تحقق هدوء ملحوظ في الحالة في شبه الجزيرة الكورية وجد تقدم في العلاقات بين الكوريتين. وهذه التطورات كلها تعكس الرغبة الطويلة العهد لشعبي الكوريتين في السلم والتوحيد وتتمشى مع مصالحهما الرئيسية ومع الاتجاه صوب تحقيق السلم والتنمية في عالم اليوم. وتؤدي هذه التطورات أيضا إلى تحقيق السلم والاستقرار في شبه الجزيرة وفي جميع أنحاء العالم.

والصين، بصفتها دولة صديقة مجاورة، تود أن تعرب عن ارتياحها القلبي وسعادتها إزاء هذا التطور الإيجابي، وتأمل في أن يستمر هذا الزخم التاريخي.

وما فتئت الصين دوما تعلق أهمية كبيرة على تحقيق السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وتكرس نفسها للمحافظة على ذلك. وتعمل على نحو مستمر لدعم وتأييد الجانبين في حل خلافاتهما عن طريق الحوار والتشاور، بغية تحقيق الاستقلال وإعادة التوحيد بطريقة سلمية. ونؤيد بحزم

العلاقات التي تزداد تحسنا بين الكوريتين ونأمل بإخلاص أن تستمر عملية المصالحة.

وقبل أيام، اشتركت الكوريتان في تقديم طلب بأن يُنظر في البند المتعلق بالسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها في هذه الدورة للجمعية العامة وقدمتا مشروع قرار بتقديم المساعدة إليهما في الجهود التي تبذلانها لتحقيق الاستقلال وإعادة التوحيد بطريقة سلمية. ونحن نؤيد هذا وقد انضممنا إلى مقدمي مشروع القرار.

ونعرب أيضا عن تقديرنا وتأييدنا لجميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وستسعى الصين، كما سعت دائما، لبلوغ ذلك الهدف.

السيد ستيوارت (استراليا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد استراليا تأييدا قويا مشروع القرار المقدم في إطار البند المعنون ''السلام، والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها''، ويسعدها أن تشترك في تقديمه.

ومن دواعي اغتباطنا النجاح الذي أحرزه مؤتمر قمة رئيسي كوريا الشمالية والجنوبية في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وأدلى رئيس الوزراء الاسترالي ببيان حكومي تأييدا للمؤتمر في ذلك الوقت. وقال إن مؤتمر القمة باعتباره أول اجتماع بين الزعيمين خلال ٥٥ عاما يشكل خطوة هامة صوب تحسين الاتصال والتفاهم بين الكوريتين. وتأمل استراليا في أن يشهد التعاون الذي يؤدي إليه المؤتمر ومتابعته بمرور الوقت بناء الوفاق في شبه الجزيرة وزيادة الأمن في منطقتنا.

وتقوم استراليا بدورها في النهوض بالسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. فقد استأنفت استراليا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العلاقات الدبلوماسية في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٠، منهيتين بذلك ٢٥ عاما من القطيعة في العلاقات. وعين كل من بلدينا سفراء غير مقيمين في شهر تموز/يوليه من هذا العام. وكان مما أسعد استراليا أن تؤيد انضمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ومن دواعي ارتياحنا العميق استطاعت كلتا الكوريتين المشاركة في المنتدى لأول مرة في شهر تموز/يوليه من هذا العام. وقد أسهمت استراليا أيضا في معالجة الأزمة الإنسانية التي تعرضت لها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد أسهمنا منذ عام ١٩٩٥ من خلال المنظمات الدولية بمساعدات إنسانية للتخفيف من حدة حالات العجز الغذائي قدرها ١٩,٥ مليون دولار.

ونأمل في أن تؤدي عملية المصالحة قريبا إلى الحد من أسباب التوتر بعد طول انتظار. فقد كان شبه الجزيرة الكورية منطقة تتسم بالتوتر البالغ الذي كان مثار قلق شديد لكل من في المنطقة. ونرحب بجميع الجهود المبذولة لبث الثقة والتصدي للشواغل الباقية بلا حل.

وقد كان من الآليات الفعالة إطار العمل المتفق عليه، الذي يقدم حلا للشواغل المتعلقة بالتطورات النووية في شبه الجزيرة. وتولي استراليا تقديرا قويا للدور الذي تؤديه منظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية من أجل الإقلال من خطر الانتشار النووي في شبه الجزيرة. ونحث على تقديم الدعم للصك المذكور والتعاون الكامل في الوقت المناسب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد منحت استراليا حتى الآن مبلغ ١٧,٩ مليون دولار لمنظمة تنمية الطاقة من أجل الحصول على النفط اللازم لمواجهة احتياجات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الطاقة بموجب إطار العمل المتفق عليه.

ونوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار المتعلق بهذا البند.

السيد باولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): تنضم نيوزيلندا إلى الآخرين في الترحيب الحار بالجهود البطولية التي أبداها مؤخرا الرئيس كيم داي – يونغ الحاصل على جائزة نوبل للسلام والرئيس كيم يونغ إيل من أجل تحقيق السلام والأمن. فقد تغيرت احتمالات السلام في شبه الجزيرة الكورية تغيرا جوهريا خلال العام الماضي، وعلى وجه الخصوص منذ انعقاد مؤتمر القمة بين الكوريتين في بيونغيانغ في شهر حزيران/يونيه. وقد منحت نيوزيلندا، كما فعل المجتمع الدولي كله، تأييدها الكامل لهذا التغيير.

وقد بدأت مشاركة نيوزيلندا في شبه الجزيرة الكورية بمشاركتنا في الحرب الكورية قبل ٥٠ عاما. ولم يعد إلى الوطن ثانية عدد كبير من مواطني الذين قاتلوا في تلك الحرب وعددهم زهاء ٦ ٠٠٠ جندي. ولا يقتصر تخليد تضحياتهم على نيوزيلندا وحدها، بل هي موضع للاحتفاء إلى حد كبير في جمهورية كوريا. ولا تزال نيوزيلندا تحتفظ بوجود في الجزيرة الكورية اليوم من خلال مشاركتنا في قيادة الأمم المتحدة. ويشكل رفع علمنا في المنطقة المتروعة السلاح رمزا هاما لالتزامات نيوزيلندا المستمرة بتحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة.

ويمثل مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم النتيجة التاريخية عن اجتماع القمة الذي عُقد في شهر حزيران/يونيه بين الرئيس كيم داي – يونغ والرئيس كيم يونغ إيل. ويشكل الإعلان المشترك إلى جانب غيره من الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين هذين الزعيمين فتحا رئيسيا في العلاقات بين الكوريتين. فهذه الاتفاقات هي الأساس الذي ستبنى عليه في نهاية المطاف إعادة التوحيد السلمية لشبه الجزيرة الكورية. ولذلك تؤيد حكومتي تنفيذها تأييدا كاملا.

ونأمل من منظور نيوزيلندا أن يترتب على التخفيف من أسباب التوتر في شبه الجزيرة الكورية نهاية الانتشار النووي في الجزء الذي ننتمي إليه من العالم. فالسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية من ضمانات تعزيز الأمن والرخاء في شمالي آسيا وفي منطقة المحيط الهادئ. ونحن لذلك نؤيد مشروع القرار المطروح وأهميته التاريخية لقضية السلام العالمي.

السيد فالديز كاريللو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بيرو أحد بضعة بلدان طلبت إدراج البند الإضافي المتعلق بالسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها في جدول أعمال الجمعية العامة خلال دورتها الحالية. وهي أيضا أحد مقدمي مشروع القرار المعروض علينا، والذي نأمل أن يحظى بالتأييد الإجماعي الذي يستحقه.

ونشارك بنفس الروح التي اتسمت بها مشاركتنا في أنشطة هذه المنظمة، من أجل تعزيز الأوضاع المواتية لبلوغ هدف الأمم المتحدة المتمثل في تحقيق السلام والأمن. ونحن مقتنعون أيضا بضرورة دعم المجتمع الدولي لسياسة التقارب التي تسعى لها حكومتا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا، والتي بلغت ذروتها في مؤتمر القمة الذي عُقد في بيونغيانغ في شهر حزيران/يونيه من هذا العام، والذي كان له أثر إيجابي للغاية على تخفيف حدة التوترات في المنطقة. وقد لقيت هذه السياسة أيضا دعما إضافيا من عدد من الدول الأعضاء في المنظمة على مستويات مختلفة من التنمية والمشاركة على الصعيد الإقليمي، مما يشكل مثالا بارزا على اتساع قاعدة التعاون الاقتصادي، وما ينطوي عليه من تداعيات إيجابية للأمن الإقليمي، وللأمن العالمي في نهاية المطاف.

وتعرب بيرو، بوصفها من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولها روابط هامة بالمنطقة تم تعزيزها في الأعوام

الأخيرة، عن سرورها البالغ للنتائج التي تمخضت عنها هذه السياسة. وقد أيدنا أيضا البرنامج الذي بدأ بإطار العمل لعام ١٩٩٤ المتفق عليه بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي تؤيده جمهورية كوريا واليابان، ويحظى بالتعاون المباشر من ١٣ بلدا آخر على مختلف أصعدة المشاركة الإقليمية. وترى بيرو أن الحالات من هذا القبيل هي التي تسهم في تنمية الثقة المتبادلة ومن ثم في الاعتماد التدريجي لتدابير للحد من خطر اندلاع الصراع والقضاء على هذا الخطر في نهاية المطاف.

وتتجاوز العملية التي بدئ فيها، والتي يتضمن مشروع القرار الترحيب بها، المنطقة الجغرافية لشبه الجزيرة الكورية، وتشكل بالتالي الخطوة الأولى في عملية لن تعود بالنفع على الشعب الكوري فحسب، بل على المنطقة برمتها أيضا. وتأمل بيرو في أن يؤتي هذا التقارب بين الكوريتين ثماره، وهي لذلك تؤيد السياسات التي تتبعها الحكومتان تحقيقا لتلك الغاية.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): كانت جمهورية الأرجنتين من أول البلدان التي أيدت بشدة إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة وشاركت في تقديم مشروع القرار. وبهذا العمل البسيط نعيد تأكيد التزامنا بعملية السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، وتأكيد كل الجهود المبذولة لإعادة توحيدها سلميا.

ونشيد في هذه المناسبة بالخطوات الهامة التي يتخذها قادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا والتي حققت تقدما كبيرا في علاقاتهما. وقد اعترف بهذه الجهود على الصعيد الدولي أيضا بمنح جائزة نوبل للسلام مؤخرا إلى كيم داي - يونغ، رئيس جمهورية كوريا.

ووفق هذه الخطوات يتضمن مشروع القرار رسالة واضحة من مجتمع الأمم، ممثلا في الأمم المتحدة، تشجع الدولتين على مواصلة العمل في هذه العملية مع التنفيذ الأمين للإعلان المشترك وغيره من الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الجانبين، إلى جانب اتخاذ جميع التدابير الأخرى التي يمكن أن تعزز السلام في شبه الجزيرة الكورية وترسي أساسا وطيدا لإعادة الوحدة سلميا.

كما يدعو مشروع القرار أيضا الدول الأعضاء إلى دعم ومساعدة عملية الحوار بين الكوريتين والمصالحة بينهما وإعادة توحيدهما. ويسرني في هذا السياق أن أفيد بأن وفدا من الأرجنتين يرأسه نائب وزير الخارجية وموجود منذ أمس في سيول.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند. نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/55/L.14.

وأود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: إريتريا، أنتيغوا وبربودا، غينيا، موناكو هايتي.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.14؟

اعتمد مشروع القرار *A/55/L.14* (القرار ٥٥/١١).

وهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٨٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٧ من جدول الأعمال

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية للجمعية العامة في هذا الصدد

تقرير الأمين العام (A/55/344)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أكملنا في الصيف الماضي استعراض الخمس سنوات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويؤكد الإعلان السياسي ووثيقة استعراض الخمس سنوات (A/S-24/8/Rev.1) الصادران عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ضرورة تركيز اهتمامنا وجهودنا على تحقيق إقامة مجتمعات أكثر إنصافا وعدالة اجتماعية وتركيزا على البشر.

وفي الوثيقة نحو ٤٠ مبادرة جوهرية أو اتفاقا دوليا جديدا. ومن أهمها الدعوة إلى إجراء تحليل دقيق للمزايا والعيوب والآثار الأخرى المترتبة على مقترحات استحداث مصادر تمويل جديدة ومبتكرة، عامة وخاصة على حد سواء، من أجل برامج التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر. وقد يسفر إجراء دراسة لمصادر الإيرادات الجديدة، بما فيها ضريبة التعاملات النقدية وضريبة توبين، عن تمهيد الطريق نحو إدارة عامة عالمية أفضل وأكثر فعالية للنظام المالي الدولي.

وورد نداء قوي في القرارات التي اتخذها استعراض الخمس سنوات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، من أجل التقليل من تقلبات أسعار العملات الدولية وتحسين إدارة الأزمات لحماية الخدمات الاجتماعية إبان الأزمات. ويمكن تناول هذا الموضوع أيضا بمزيد من التفصيل في لقاء التمويل من أجل التنمية الذي يعقد في العام المقبل.

وثمة مبادرة أخرى تطالب جميع وكالات الأمم المتحدة بدمج سياساتها الصحية بمزيد من الفعالية في برامجها، بما في ذلك العمل من خلال الاتفاقات التجارية وزيادة الحوافز لبحوث تحسين وصول البلدان النامية على العناصر الدوائية بصورة تحتملها وتكون فعالة، فضلا عن اتخاذ الإجراءات لتعزيز حقوق العمال وتوفير الحماية الاجتماعية لأشد فئات مجتمعنا ضعفا.

وكان هناك اتفاق على هدف النجاح في توفير التعليم الأساسي للجميع بحلول عام ٢٠١٥، واتفاق على أهمية العمل الإيجابي والمؤكد من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية الجماعية قد أضيف إلى جدول الأعمال الدولي لأول مرة في استعراض الخمس سنوات لمؤتمر القمة الاجتماعية العالمي في الصيف الفائت. ثم كان هناك اتفاق على الهدف العالمي لتخفيف وطأة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ بالنسبة للقسم من البشر الذين يعيشون في فقر مدقع. فهناك حوالي ١,٢ بليون نسمة يعيشون بيننا اليوم على أقل من دولار واحد يوميا. وقد اتخذ قرار بالبدء بحملة عالمية أكثر تكاملا من أجل الحد من الفقر. وتتصدر منظمة العمل الدولية الآن الإعداد لوضع استراتيجية دولية للعمالة مع خطط لإقامة محفل عالمي للعمالة في العام المقبل.

ويتعذر عليّ أن أضمن مذكرتي التمهيدية القصيرة عن هذا البند من جدول الأعمال كل مناقشة وكل نتائج الدورة الاستثنائية. وأكتفي بالقول إن هناك إجراءات عاجلة سوف تتخذ في متابعة استعراض الخمس سنوات من أجل جميع الفئات المكونة للمجتمع على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية، ومن أجل جميع الجهات المؤثرة بما فيها الحكومات ونشطاء المجتمع المدني.

وأخيرا أقتبس من الفقرة ١٢ من الإعلان السياسي لجنيف ما يلي:

”وفي فجر الألفية الجديدة، وإدراكا منا لمسؤولياتنا إزاء الأجيال المقبلة، نلتزم التزاما قويا بتحقيق التنمية الاجتماعية، بما في ذلك العدالة الاجتماعية، في عصر العولمة. وندعو جميع الشعوب في جميع البلدان ومن جميع ميادين الحياة فضلا عن المجتمع الدولي إلى الانضمام، في تفان متجدد، إلى

رؤيتنا المشتركة الرامية إلى إيجاد عالم أكثر عدلا وإنصافا''.

فلعل تلك الكلمات توجه مناقشتنا اليوم.

أود أن أبلغ الأعضاء بأن الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة، بوصفه رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر أيلول/سبتمبر، يطلب في رسالة مؤرخة ٢١أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة إلى بيان من المراقب عن الكرسي الرسولي في المناقشة المتعلقة بالبند ٣٧ من جدول الأعمال.

ومراعاة لأهمية الموضوع قيد المناقشة، يقترح أن تبت الجمعية العامة في هذا الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على الاقتراح المتعلق بالاستماع إلى المراقب عن الكرسي الرسولي في المناقشة المتعلقة بالبند ٣٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أبلغ الأعضاء بأن الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، بوصفه رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تشرين الأول/أكتوبر، يطلب في رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة إلى بيان من المراقب عن سويسرا بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال.

ومراعاة لأهمية الموضوع قيد المناقشة، يُقترح أن تبت الجمعية العامة في هذا الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على الاقتراح المتعلق بالاستماع إلى بيان من المراقب عن سويسرا بشأن هذا البند؟

تقرر ذلك.

السيد ماكييرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بعد دورة ناجحة عقدت في فيينا ها نحن الآن في نيويورك لمواصلة عملنا المتعلق بالتنمية الاجتماعية.

وقبل أن أدلي ببيان موجز عن الدورة الاستثنائية، اسمحوا لي أولا أن أعرب عن امتناني للحكومة السويسرية على كرمها وحفاوتها. فقد كان ذلك الكرم وتلك الحفاوة أساسيين لنجاح الدورة الاستثنائية. وعلاوة على ذلك أود أن أقول إن اهتمام السيد ثيو – بن غوريراب المتواصل فيما يتعلق بهذه العملية واستعداده الدائم للتعاون كان مصدر دعم وراحة نفسية لرئيس اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية. و، أخيرا، كان تفاني والتزام وكيل الأمين العام، السيد نيتين ديساي، ومدير شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية، السيد جون لانغمور، وفريقه صاحب الكفاءة، من العوامل الأساسية لإدارة الجلسات بصورة سلسلة وللنتائج المحرزة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن آيات شكري لأعضاء المكتب على مساعدتهم.

إن استعراض وتقييم نتائج مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية الذي جرى في جنيف في حزيران/يونيه الماضي قد أدى إلى نتائج أساسية جدا فاقت بكثير التوقعات التي كانت سائدة قبل عقد الاجتماع. فقصر المدة الزمنية بعد انعقاد مؤتمر القمة، وشيئا من الإرهاق الذي سببه التفاوض الناتج عن تعاقب الدورات الاستثنائية، وفقدان الهيبة التي قام على أساسها مؤتمر القمة الاجتماعية، وقصر الوقت الذي أتيح للجنة التحضيرية لإكمال عملها وعوامل أخرى، أمور لم تؤد بنا إلى توقع نتائج جيدة لمؤتمر كوبنهاغن زائدا خمسة.

ولكن على الرغم من ذلك، بوسعنا الآن أن نرى نتائج ستجعل من الواضح أن الدورة الاستثنائية كانت

خطوة هامة إلى الأمام في تطوير جدول أعمال التنمية الاجتماعية.

فقد أكد المجتمع الدولي الآن من جديد تصميمه على النهوض باتفاقات كوبنهاغن وتطبيقها وكذلك الاتفاق على عدد من المبادرات الجديدة لتحقيقها. ومن الناحية الأخرى، أجاز إعلانا سياسيا، يحدد بصفة أساسية المسؤوليات في المستقبل والتزامنا ودعمنا للتنمية الاجتماعية وتحسين المجتمع بشكل عام.

وبالنظر إلى الأحداث والاتجاهات الحالية في الحوار الدولي، لا يُعد مضمون الإعلان السياسي إنجازا صغيرا، ولا يعد إنجازا صغيرا آخر النص قيد الاستعراض وتقييم نتيجة مؤتمر القمة. ويبين النص بوضوح تام التقدم الذي أحرز، والمشاكل القائمة والظروف غير المتوقعة في مجالات حدثت فيها إخفاقات على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك الحاجة إلى مضاعفة جهودنا داخليا لمواجهة الحالة.

وفي نهاية الاتفاقات، نرى المبادرات الجديدة التي أجيزت خلال عملية جنيف لعام ٢٠٠٠، التي لا شك في أنها تشمل سلسلة كاملة مدهشة من القرارات والخيارات التي اتخذها البلدان والمجتمع الدولي بغية معالجة هذه القضايا، بالإضافة إلى استنتاجات مؤتمر القمة العالمي في مواجهة القضايا الراهنة.

وينبغي لي أن أسلط الضوء على الهدف المتمثل في خفض مستوى الفقر المدقع السائد في العالم بمعدل النصف في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠١٥. وتجري في محافل أخرى مناقشات في الأمم المتحدة بشأن إمكانية بلوغ أهداف تبدو طوباوية و لم تخصص موارد لتحقيق تلك الأهداف فعلا. ولكن ينبغي ألا ننسى أن الأهداف فيها إشكال لموازنة الإرادة السياسية مع الموارد التقنية والحلول التقنية. ولهذا فإنها مهمة.

وثمة جانب آخر هام يتمثل في سلسلة المبادرات المتفق عليها في مجال العمالة. فهي تشمل تقريبا طائفة كاملة من جدول أعمال العمل الدولي، وكذلك جداول أعمال العمل الوطني، ابتداء بالأسواق غير الرسمية وانتهاء بالمسؤولية الاجتماعية للشركات - وهي موضوع يدرج لأول مرة في جدول الأعمال الدولي.

ويشمل هذا الجانب أيضا ضرورة وضع استراتيجية دولية لإيجاد فرص العمل، وكذلك مسألة حقوق العاملين والشبكة الاجتماعية عندما يفصل العاملون من وظائفهم. وهو أول اجتماع دفع فيه مؤتمر القمة والدورة الاستثنائية بالفعل موضوع ومسألة العمالة إلى مقدمة المواضيع، وهذا في حد ذاته في غاية الأهمية.

وثمة مبادرات أخرى أُتفق عليها فيما يتعلق بالصحة والحاجة إلى النظر إلى هذا القطاع باعتباره عاملا من عوامل التنمية وليس كخدمة ينبغي تقديمها فحسب.

وهناك جانب حُظي باهتمام خاص خلال مؤتمر كوبنهاغن زائدا خمسة يتعلق بالموارد الوطنية والدولية، يشمل مسائل هامة مثل فرض الضرائب، والمظلات الضريبية، والمناطق المعفاة من الضرائب والاتفاقات التي تتمكن بموجبها الشركات عبر الوطنية من دفع الضرائب في البلدان التي تعمل فيها.

وكل هذا جديد وهام وهو يوسع فعلا نطاق جدول الأعمال الدولي في هذا المجال.

ومن المسائل المثيرة للاهتمام بوجه خاص فقرة الإعلان التي تطلب إجراء دراسة دقيقة لوضع مقترحات ترمي إلى تطوير مصادر جديدة وابتكارية لتوفير التمويل لأغراض التنمية الاجتماعية.

إن موضوع توفير الموارد للتنمية ينطوي على قدر كبير من الإلحاحية. ويمكن للأمين العام أن يدرس إنشاء لجنة

رفيعة المستوى تقوم بتقديم توصيات محددة إلى المؤتمر المعني بتمويل التنمية، على غرار الفريق الذي ترأسه السيد الأخضر الإبراهيمي، وزير خارجية الجزائر الأسبق، بشأن عمليات حفظ السلام. وكما لوحظ، فهناك أكثر من ٤٠ من المبادرات والاتفاقات الدولية الجديدة في الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية، وكلها هامة، وإبداعية، وعملية المنحى.

ونظرا لأن الفترة الفعلية التي استغرقتها المفاوضات تجاوزت الشهر بقليل، فلا يسعنا إلا أن نعتبر النتائج التي توصلت إليها نجاحا كبيرا. ولا يعزى ذلك فحسب إلى المستوى الفكري الرفيع للوفود، ومعرفتهم الجيدة بالموضوعات واستعدادهم الواضح للتفاوض، بل وإلى الإسهام الأساسي الهام لمنظومة الأمم المتحدة. وقد طلبت اللجنة التحضيرية إلى الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للمنظومة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، تقديم مقترحاتها ومبادرات للعمل. وأدى ذلك إلى تقديم ٢٧ تقريرا ممتازا، وكانت هذه التقارير أساسية في مساعدة الوفود في دراسة المشكلات والتفاوض على الحلول.

وكان لهذا التطور طرائقه الفريدة من نوعها. ويمكن أن تكون الطلبات المقدمة بشأن موضوعات محددة، بدلا من الولاية عريضة القاعدة، سابقة تحتذى في المفاوضات التي قد تجري في المستقبل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ونحن قلنا مرارا وتكرارا إن أي قطاع لا يملك احتكارا بشأن إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعقدة. بل على النقيض، فلن يكون ثمة تقدم إلا من خلال العمل المشترك على أساس من التعاون. وما حدث في كوبنهاغن + ٥ بين الحكومات، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة يقدم مثالا جيدا.

وإذا كان هناك ما يؤسف له بشأن النتائج، فإنه يتعلق بما اعتقد، شخصيا، أنه الآثار الاجتماعية المترتبة على العولمة، وإرساء المبادئ السليمة والممارسات الخيرة للتنمية الاجتماعية. ولقد قيل الكثير عن طغيان السوق، وتقلص الدور الذي تقوم به الدولة والحاجة إلى إيجاد القواعد التي تحد من هذه الظواهر وإلى صياغة فوائد العولمة بشكل أكثر إنصافا. وكانت عملية كوبنهاغن + ٥ المكان الطبيعي لدراسة هذه المسائل، وتبين علاقتها بالأحداث التي تقع في العالم، ووضع المقترحات من أجل إنشاء عملية للمناقشة، على الأقل. وكانت المقترحات موجودة والفرصة مهيأة، ولكن، لسوء الطالع، غابت الإرادة. إن تعذر حتى تعريف هذه المسألة بطريقة متوازنة وإنشاء آلية للتعامل معها، من وجهة نظر رئاسة اللجنة التحضيرية، قد انتقص إلى حد ما من الاتفاقات الهامة التي تم التوصل إليها في جنيف.

وثمة مسألة أخرى مختلفة، وإن كانت على نفس القدر من الأهمية، فهناك من انتقد عملية كوبنهاغن على أساس أنها تتعارض مع العولمة، لأنها، في رأي البعض، كانت محفلا لتوجيه الانتقادات ضد هذه الظاهرة، بدلا من أن تكون محفلا للحديث عن مزاياها. وعلى المرء أن يتوخى جانب الحذر، فيما يتعلق بالتعميمات الواسعة، لأنها مضللة. وعلى الأمم المتحدة يقع واجب البحث عن حلول للمشاكل، ولأن ذلك يسري فيما يتعلق بالعولمة فليس معناه أنها ستكون ضد العملية، بعيدة عنها. والحد من الآثار السلبية للعولمة، وتوزيع فوائدها على نحو أكثر إنصافا إنما يقويها ولا يضعفها.

لقد أدينا عملنا على نحو مرض، حيث قمنا بتحديد مسار لمواجهة المشاكل والتحديات أمام التنمية الاجتماعية. وما ينبغي عمله الآن هو تنفيذ اتفاقاتنا. والأمر الذي يبعث على المفارقة أن السيناريوهات التفاوضية وإن أعدت بشكل جيد، فإن سيناريوهات التنفيذ التي لا تقل عنها أهمية، إن لم تكن أكثر أهمية، قد تركت لمبادرات الأطراف واختيارها الحر. ومن الواضح أن ثمة أسبابا موضوعية لذلك هي:

استقلالية البلدان والوكالات، والاختلافات العديدة، وهلم جرا. ومع ذلك، فإن تنفيذ الاتفاقات، وإن كان صعب، فهو على نفس الدرجة من الأهمية مثل التفاوض بشأنها، والأمر يتطلب استعراضا أكثر انتظاما للتحليلات ودراسة الآليات. وعلى سبيل المثال، قامت الأمانة العامة في ختام مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية بتنظيم عدد من أفرقة العمل بشأن مختلف الموضوعات. وقد يكون من المستصوب أن تفعل نفس الشيء على أساس اتفاق جنيف، ولكن بولاية أكثر تحديدا وتركيزا. وربما يكون من المستصوب، أيضا، أن يستأنف المجلس الاقتصادي والاجتماعي مناقشة أعمال المتابعة الشاملة، مع إعداد تقرير للأمين العام بالتوصيات والاقتراحات. وفضلا عن ذلك، يمكن إجراء مشاورات فيما بين أعضاء المجلس على أن يقدموا توصياتهم إلى الجمعية العامة لدراستها.

ويتعلق الأمر باستكشاف طرائق جديدة بشأن هذا البند، على أن تكون طرائق مما تشعر البلدان حيالها بالارتياح، الأمر الذي سيرفع المعدل المنخفض لتنفيذ الاتفاقات. وما لم يكن هناك نظام فعال للتنفيذ، فلا جدوى من إحراز نتائج هامة مثل ما حققناه في جنيف. ولذا، فإن وفدي يهتم بإجراء مشاورات استكشافية مع الأمانة العامة والوفود المعنية الأخرى لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لأن تتخذ المنظمة المزيد من الإجراءات الرسمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كافاندو (بوركينا فاسو).

ولقد انطوت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، المعنونة ”كوبنهاغن + ٥“ على أهمية سياسية، وفعالية فنية، كما أنها قامت على أساس المعايير السارية، وسيكون لها ثقل كبير، نظرا لمستوى الاتفاقات التي تم التوصل إليها. أما الباقي فهو من مسؤوليتنا، ويتوقف على التزاماتنا نحو أولئك الذين سيكونون أكبر المستفيدين من هذه الاتفاقات. لقد كان هذا العمل شديد الأهمية، إلا أنه لم ينته بعد.

واختتم بملاحظة شخصية. إذ أنني أشعر بالفخر الشديد لارتباطي الوثيق بهذه العملية. ولا يعادل شعوري هذا سوى الامتنان لكل أولئك الذين جعلوا مسؤولياتي أكثر يسرا ولطفا.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال، المعنون ”تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية للجمعية العامة في هذا الصدد“. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، إلى جانب ليختنشتاين، تؤيد هذا البيان.

لقد كانت القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المنعقدة في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، مرحلة حاسمة في جعل العالم يدرك الأهمية الحيوية للتقدم الاجتماعي. وتمثل الالتزامات الجليلة العشرة التي قطعها المشاركون في مؤتمر القمة ذلك على أنفسهم تقدما كبيرا في العديد من المجالات، الأمر الذي يسمح بالتحقيق العملي والملموس لإرادة المجتمع الدولي والدول من أجل إعادة توجيه تدابيرها نحو التنمية الاجتماعية بغية تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: القضاء على الفقر، وزيادة العمالة المنتجة وتحسين الاندماج الاجتماعي.

وبعد خمس سنوات، اجتمعت الدول الأعضاء مرة أخرى، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، لتعيد تأكيد إرادتها من أجل تنفيذ تعهدات كوبنهاغن. وتحقيقا لهذه الغاية، حددت الدول الأعضاء عددا من المبادرات الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد وفر مؤتمر قمة الألفية الفرصة للتذكرة، مرة أخرى، وبصورة جادة وعلى أعلى المستويات، بالأهمية الحاسمة للتقدم القائم على أساس التنمية الاجتماعية والحاجة للسعي بعزم إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر.

وأخيرا، لقد أحاط الاتحاد الأوروبي علما، بانتباه واهتمام، بتقرير الأمين العام الذي يقدم سردا دقيقا وموجزا للنتائج المعقدة التي تمخضت عنها الدورة الاستثنائية.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن تقييم تنفيذ التزامات كوبنهاغن، والذي تم في جنيف أثناء الدورة الاستثنائية بعد عقد مؤتمر القمة بخمس سنوات، يبدو أنه يعكس الواقع ويبعث على كل من الارتياح وخيبة الأمل. ولقد جعل ذلك التقييم من الممكن أن نرى أنه بالرغم من التقدم المحرز في مجالات مثل الحصول على التعليم وخفض مديونية أشد البلدان فقرا، لا زال يتعين بذل جهود كبيرة لمكافحة التفاوتات الآخذة في الاتساع وتحقيق الأهداف المحددة التي تم وضعها في كوبنهاغن. علاوة على ذلك، تم أيضا إبراز القوى المحركة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو متبادل.

ولقد أدى التقييم إلى اعتماد ما يرى الاتحاد الأوروبي أنه إعلان هام. وبالإضافة إلى إعادة التأكيد على الدور الرئيسي للدول في التنمية الاجتماعية، يشكل ذلك الإعلان خطوة إضافية ويبدي الاستعداد للذهاب إلى أبعد من ذلك في تنفيذ الالتزامات المقطوعة. وإعلان جنيف في الواقع يستكمل وثائق كوبنهاغن بطرق عديدة؛ ومنها على سبيل المثال أنه يشير إلى حقوق الإنسان والحريات الأساسية وللمبادئ الأساسية والحقوق في العمل – التي هي شروط مسبقة للتنمية الاجتماعية. لذلك يعيد التأكيد على الحاجة إلى تدابير محددة تتخذ بالنيابة عن أشخاص محتاجين؛ والحاجة إلى تحسين وضع الأطفال وتعليم البنات؛ والحاجة إلى إجراء متابعة شاملة لمؤتمرات رئيسية للأمم المتحدة؛ والحاجة إلى تنسيق وثيق للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كذلك يرحب الاتحاد الأوروبي بتوافق الآراء الذي تحقق حول التدابير الإضافية من أجل تنفيذ أفضل لالتزامات كوبنهاغن. ويمثل العديد من تلك المبادرات تقدما حقيقيا وينبغي الترحيب بها. وهذا هو الحال على وجه الخصوص بالنسبة للأهداف المحددة لخفض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع بحلول منتصف عام ٢٠١٥؛ والإشارة إلى الحاجة للتصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية وتعزيز دورها طبقا لولايتها؛ والاعتراف بمسؤولية مؤسسات الأعمال عن التنمية الاجتماعية؛ والحاجة إلى عمليات تبادل أفضل للممارسات الجيدة؛ وضرورة إنشاء آليات مشاركة لتقييم الأثر الاجتماعي لبرامج التعديل الهيكلي.

ويجب علينا أيضا الترحيب بالاعتراف بأهمية حصول أشد الناس فقرا على الرعاية الصحية والأدوية الضرورية، لا سيما في إطار الحملة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتندرج هذه المبادرات في إطار الالتزام بإعطاء اهتمام أكبر لأقل البلدان نموا ولأفريقيا حتى يتم التأكيد على طابع الأولوية للجهود المبذولة في ذلك الجزء من العالم.

علاوة على ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بحقيقة أن إعلان جنيف راعى نتيجة الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، التي عقدت في نيويورك في حزيران/يونيه الماضي تحت عنوان ”المرأة عام ٢٠٠٠“، ولا سيما فيما يتعلق بالاعتراف بإضفاء الصفة النسائية على الفقر والتأثير المضاعف لسياسات النهوض بالمرأة من حيث تأثيرها على

استراتيجيات خفض الفقر وإيجاد الوظائف المنتجة وزيادة التكامل الاجتماعي.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه كان أمرا هاما أن أجريت مناقشة صريحة لموضوع التمويل من أجل التنمية، والذي سيتم تناوله قريبا بمزيد من التفصيل في جنيف من مختلف جوانبه، وأن المجتمع الدولي أعاد التأكيد على التزامه بمواصلة مبادرة ٢٠/٢٠، وتنفيذ مبادرة مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتحقيق الأهداف المتفق عليها بشأن المساعدات الإنمائية الرسمية. ويلي الاتحاد الأوروبي اهتماما كبيرا للاجتماع الحكومي الدولي رفيع المستوى القادم المعني بالتمويل من أجل التنمية. ويرى الاتحاد أن هدف ذلك الاجتماع هو تسهيل التعبئة الأفضل للموارد الوطنية والدولية لتحسين الالتزام بسياسات ترمي إلى تحقيق الالتزامات التي حددها المجتمع الدولي أثناء مؤتمرات الأمم المتحدة، لا سيما تلك التي كانت تهدف إلى خفض مستوى الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بعقد المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل عام ٢٠٠١. رغم ذلك، يأسف الاتحاد الأوروبي لحقيقة أنه لم تتحقق سوى نتائج محدودة أثناء الدورة الاستثنائية في مجالات لها أهمية كبرى للمستقبل.

وعلى نحو مماثل، كانت مراجعة النواحي الاجتماعية للعولمة موضع مناقشات مطولة أجرتها الوفود، بدون التوصل إلى اتفاق على إنشاء محفل يضم جميع المنظمات المتعددة الأطراف المعنية والذي كان سيجعل من الممكن وضع إطار ملائم لمواصلة النقاش حول هذه القضية. ومع ذلك، فالموضوع الرئيسي للنقاش في الاجتماع التاسع والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية في عام ٢٠٠١ سيكون تعزيز الحماية الاجتماعية وخفض مستوى الضعف في عالم يزداد فيه طابع العولمة. ومما لا شك فيه أن الاجتماع سوف يتيح الفرصة لإجراء مناقشات إضافية حول النواحي الاجتماعية للعولمة. ولقد تمت دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإجراء حوار حول الممارسات النموذجية في مجال التنمية الاجتماعية. ونأمل أن يراعي ذلك الحوار آثار العولمة على التنمية الاجتماعية.

وبالمثل، هناك حاجة إلى تطوير المؤشرات الاجتماعية لتوفير مقياس أفضل للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية الدولية. والمقارنة الأكثر دقة بين مختلف الأطراف الفاعلة المعنية تستحق دراسة أكثر تركيزا. ولم يكن ممكنا من خلال المفاوضات الذهاب إلى أبعد من مجرد دعوة اللجنة الإحصائية إلى مواصلة عملها ووضع عدد محدد من المقاييس المشتركة التي تستخدمها بالفعل الدول الأعضاء. كذلك نأسف لأنه لم يُحرز تقدم كبير في النقاش بشأن مبادئ الحكم السليم.

ولم تتم بشكل كامل أو كاف مناقشة مستقبل الشراكة مع المجتمع المدني وعالم شركات الأعمال، وهو أحد مفاتيح التنمية الاجتماعية، لا سيما فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية التي هي في الغالب الطرف الذي يتحدث باسم أشد الناس فقرا وتمدهم بالمعونة وتضطلع بدور اجتماعي هام. وفي هذا الصدد، كان ينبغي أيضا الإشارة بوجه التحديد إلى الاتفاق العالمي الذي طرحه الأمين العام في دافوس عام ١٩٩٩. ورغم ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بإدراج البند الجديد ''نحو شراكات عالمية'' في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة.

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة ومشاركتها، من الضروري أن نراعي بشكل أفضل العلاقات الاقتصادية بين مكافحة الفقر والمساواة بين الجنسين. إن إعطاء الفقر الصفة النسائية هي حقيقة ترجع أساسا إلى صلابة الأدوار المسندة إلى الرجال والنساء، وإلى الإمكانية المحدودة لوصول المرأة إلى المناصب المسؤولة والتعليم

والتدريب والموارد المنتجة. وتمثل النساء الأغلبية العريضة من حوالي ١,٢ بليون نسمة فقراء في العالم. والإخفاق في التعامل مع الأسباب الهيكلية للفقر ووضع نهج شامل للمساواة بين الجنسين في الدراسات والتخطيط الاقتصادي يسهم أيضا في إضفاء الصفة النسائية على الفقر.

ويأسف الاتحاد الأوروبي لحقيقة أنه بالرغم من تعريف عناصر الحكم السليم في الدورة الاستثنائية إلا أن الدورة لم تتمكن من تحقيق توافق الآراء اللازم لكي يكون ممكنا الإشارة إلى هذه الفكرة بشكل صريح.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن اجتماع جنيف ليس نهاية التقدم الذي بدأ في كوبنهاغن، بل إنه مرحلة في عملية طويلة الأجل يجب أن تستمر. ويعلق الاتحاد أهمية خاصة على الأحكام المتفق عليها في جنيف حول متابعة تلك العملية. وينبغي تعزيز تلك الأحكام، خاصة فيما يتعلق بالولايات التي يتم إعطاؤها للجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالمناقشات مع الأمم المتحدة للبدء بحملة عالمية للقضاء على الفقر.

وأخيرا، يرى الاتحاد الأوروبي أن عددا من القضايا التي نوقشت كجزء من التقدم بعد كوبنهاغن تحتاج للفحص بتعمق أكبر في الاجتماعات المزمع عقدها في السنوات القادمة. وتشمل تلك القضايا عملية التمويل من أجل التنمية، والمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب والتعصب المرافق لها، والتجمع العالمي الثاني المعني بالشيخوخة والمؤتمر الأوروبي المماثل له، والدورات الاستثنائية للجمعية العامة حول المستوطنات البشرية والأطفال. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بعقد المؤتمر الأوروبي الإقليمي التحضيري للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية في ستراسبورغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

ولقد أدى الاهتمام الذي يوليه الاتحاد الأوروبي للقضاء على الفقر وتعزيز التماسك الاجتماعي ودمج جميع فئات المجتمع إلى قيام الاتحاد بوضع خطة عمل استراتيجية ضد العزل الاجتماعي لدوله الأعضاء. وهذا هو نموذج لتصميم الاتحاد الأوروبي على ترجمة نتائج كوبنهاغن وجنيف بوسائل مباشرة ومحددة.

وسيستمر الاتحاد الأوروبي في العمل بحزم تعزيزا للعدالة الاجتماعية، وتقليل التباين، والقضاء على الفقر، وهي المتطلبات الأساسية لبناء عالم أفضل. وهذا هو غرضنا المشترك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.